الأمم المتحدة

A

Distr.
GENERAL

A/48/333
7 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١-٢	٣
ثانيا	- الأداء الاقتصادي والتطورات في مجال السياسة في الآونة الأخيرة في أقل البلدان نموا	٣-١٤	٣
	ألف - الأداء الاقتصادي في الآونة الأخيرة	٤-٧	٤
	باء - التطورات والقضايا في مجال السياسة	٨-١٤	٥
ثالثا	- الاحتياجات من التمويل الخارجي والآثار المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نموا	١٥-١٩	٧
رابعا	- تدابير الدعم الدولي في مجالات المساعدة الانمائية الرسمية والديون والتجارة	٢٠-٣٩	٩
	ألف - المساعدة الانمائية الرسمية	٢١-٢٦	٩
	باء - الديون الخارجية وتخفيف عبء الديون	٢٧-٣٢	١١
	جيم - التجارة الخارجية	٣٣-٣٩	١٣

* A/48/150 و Corr.1.

200993

93-46091 200993 170993

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
خامسا -	الترتيبات الأخرى لتنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده واستعراضه	٤٠-٥٦	١٥
	ألف - المتابعة على الصعيد الوطني	٤٣-٤٦	١٦
	باء - المتابعة على الصعيد الاقليمي	٤٧-٥٢	١٧
	جيم - المتابعة على الصعيد العالمي	٥٣-٥٦	١٩
سادسا -	الإجراءات التي اتخذتها أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة	٥٧-٩٥	٢٠
	ألف - الإجراءات التي اتخذتها الهيئات كل على حدة	٥٩-٨٩	٢١
	١ - الأمم المتحدة	٥٩-٧١	٢١
	٢ - الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة	٧٢-٩٠	٢٤
	باء - التنسيق المشترك بين الوكالات	٩١-٩٥	٢٩
سابعا -	الاستنتاجات واستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل	٩٦-٩٩	٣١
مرفق -	الترتيبات الاستشارية وترتيبات أفرقة المعونة وترتيبات اجتماعات المائدة المستديرة ١٩٨٥-١٩٩٣		٣٥

أولا - مقدمة

١ - يتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[١] في وقف زيادة تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية في أقل البلدان نموا، وتنشيط وتعجيل نموها وتنميتها، ووضعها، في سياق ذلك، على طريق النمو والتنمية المطردين. وفي القرار ١٥٦/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ إذ أعادت الجمعية العامة تأكيد المبادئ الأساسية المجملة في برنامج العمل كأساس للعمل الذي تقوم به أقل البلدان نموا وشركاؤها لتعزيز تحول اقتصادات تلك البلدان تحولا أساسيا موجها نحو النمو، طلبت الى جميع الحكومات والمنظمات الدولية، والمنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية والصناديق الانمائية، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها، وجميع المنظمات المعنية الأخرى أن تتخذ تدابير ملموسة لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا تاما على وجه الاستعجال. وفضلا عن ذلك ففي القرار ١٧٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، المعنون "الآثار المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا أعادت الجمعية العامة التأكيد، في جملة أمور، على ضرورة قيام جميع الأطراف بتنفيذ برنامج العمل تنفيذا كاملا وفعالا وفي التوقيت المناسب، وعلى ضرورة أن تتاح لأقل البلدان نموا زيادة كبيرة وجوهرية في المستوى الاجمالي للدعم الخارجي، على أن تؤخذ في الحسبان البلدان المضافة حديثا الى قائمة أقل البلدان نموا.

٢ - وفي كل من القرارين الآنفي الذكر طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والأربعين تقريرا عن تنفيذه. وفي القرار ١٥٦/٤٦ طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام أيضا أن يقدم تقارير على أساس مستمر عن تنفيذ أحكام برنامج العمل وقد أعدت هذا التقرير أمانة مؤتمرالأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) استجابة لهذين الطلبين المذكورين وهو يغطي الفترة لغاية حزيران/يونيه ١٩٩٣، ويتناول بالدراسة مختلف عناصر تنفيذ برنامج العمل مع إيلاء اهتمام خاص لنتائج الاستعراض السنوي الثالث الذي أجراه لبرنامج العمل في آذار/مارس ١٩٩٣ مجلس التجارة والتنمية. وتستند الفروع الثاني والثالث والرابع من هذا التقرير الى تقرير عام ١٩٩٢ عن أقل البلدان نموا المقدم الى مجلس التجارة والتنمية لأغراض ذلك الاستعراض[٢]. ويختتم هذا التقرير بمناقشة للأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل، المزمع اجراؤه في عام ١٩٩٥.

ثانيا - الأداء الاقتصادي والتطورات في مجال السياسة في الآونة الأخيرة في أقل البلدان نموا

٣ - في القرار ١٧٣/٤٧ أعادت الجمعية العامة تأكيد أنه ينبغي لجميع أقل البلدان نموا أن تواصل تنفيذ السياسات والتدابير الوطنية بما يتمشى مع برنامج العمل. والواقع أن معظم أقل البلدان نموا قد بذل الكثير من الجهد في سبيل إعادة توجيه سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية التي تتبعها بقصد تهيئة بيئة ملائمة وأساس سليم للنمو والتنمية المطردين. كما اتخذت خطوات ترمي الى توسيع القاعدة الاقتصادية فيها وتحديثها وتشجيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية، وتعزيز القدرات البشرية

والمؤسسية، على النمو الذي أوصى به برنامج العمل. والحق أن مسيرة أقل البلدان نموا نحو إصلاح السياسات هي من أبرز الجوانب في تنفيذ برنامج العمل حتى الآن. ومع ذلك، يمكن في هذا الصدد تبين اتجاهين متناقضين في عملية التنمية في أقل البلدان نموا. ففي حين تواصل مسيرة الاصلاح اكتساب زخم في عدد متزايد من البلدان، فإنها تتعثر في بعض البلدان الأخرى.

الف - الأداء الاقتصادي في الآونة الأخيرة

٤ - شهدت أقل البلدان نموا، ككل، ركودا اقتصاديا وانخفاضا في الدخل الفردي منذ عام ١٩٩٠، ونموا سلبيا أو صفريا، بالقيمة الحقيقية، في الناتج المحلي الاجمالي في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢. ولا يزال النمو السكاني يفوق الزيادة في الناتج. ومن المتوقع أن ينتعش النمو انتعاشا طفيفا في عام ١٩٩٣، إذ من المقدر أن يزداد الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ١,٤ في المائة؛ ومع ذلك فهذا يعني هنا استمرار انخفاض الدخل الفردي في أقل البلدان نموا كمجموعة. وفي حين أنه من المقدر أن تكون اقتصادات معظم أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد شهدت توسعا، وإن كان بمعدل متواضع (نمو ١ في المائة سنويا في المتوسط)، فقد هبط الأداء في اقتصادات العديد من أقل البلدان الافريقية نموا وقد ساهم في هذا الأداء السيء بوجه عام عدد من العوامل الخارجية والمحلية على حد سواء.

٥ - وفيما يتعلق بالبيئة الخارجية. أدت تغيرات معاكسة غير متوقعة طرأت على الحالة الاقتصادية العالمية منذ اعتماد برنامج العمل في عام ١٩٩٠ الى إعاقة قدرة معظم أقل البلدان نموا، بشكل خطير، على تقديم المساهمة المتوقعة منها في تنفيذه. والواقع أن التطورات كانت تتناقض تناقضا صارخا مع التوقعات التي كانت سائدة عند اعتماد برنامج العمل أي أن يصبح العقد الحالي ايذانا بفترة من التوسع الذي يتسم بالاستقرار في الناتج والتجارة على الصعيد العالمي مما يساهم في زيادة تدفق الموارد الى أقل البلدان نموا وتحسين فرصها التجارية. إلا أن الانتكاس أطل بوجهه على العالم منذ ذلك الحين مما كانت له آثار ضارة بعيدة المدى على أقل البلدان نموا: إذ ازدادت الأسعار العالمية لمنتجاتها التصديرية الرئيسية انخفاضا، الأمر الذي أسفر عن ركود أو انخفاض ايرادات الصادرات في العديد منها؛ وانخفضت تحويلات الأفراد، التي تشكل مصدرا رئيسيا للعملات الأجنبية في عدد من هذه البلدان، ومرد ذلك الى تقلص فرص العمل للمهاجرين سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية؛ وانكمشت المساعدة الانمائية الرسمية وغيرها من التدفقات المالية الخارجية الى أقل البلدان نموا في عام ١٩٩١، في حين أصبحت الشكوك تكتنف الاحتمالات المرتقبة لاستئناف نمو هذه المساعدة، بسبب ازدياد القيود المفروضة على ميزانيات البلدان المانحة وتزايد التنافس على الحصول على المعونة. وفضلا عن ذلك هناك عدد من أقل البلدان نموا كانت له روابط واسعة النطاق فيما يتعلق بالمعونة والتجارة مع بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي السابق، وأصبح يواجه الآن فقد أسواق الصادرات وفقد المساعدة المالية والتقنية من هذه المصادر.

٦ - وتخفي الصورة العامة للضعف والركود الاقتصاديين في أقل البلدان نموا تنوعا واسع النطاق في أوجه أداء البلدان كل على حدة. فقد أدت بعض البلدان مرونة شديدة إزاء العوامل الخارجية الضارة المشار

اليها أعلاه؛ وأمكنها في بعض الحالات التصدي على نحو أفضل لنتائج الظروف الجوية غير المواتية. وتمكن عدد من أقل البلدان نموا، مثل بوتسوانا وجزر الملديف وليسوتو، من الحفاظ على معدل نمو قوي أثناء العامين الأولين من هذا العقد. بل ظهرت في عدد آخر من البلدان، مثل أوغندا وبنغلاديش ونيبال، دلائل تنم عن تجدد النمو وإن كان هشا حتى الآن. وحقق أكثر من ثلث أقل البلدان نموا معدلات نمو إيجابية بالقيمة الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد، في الثمانينات وأوائل التسعينات.

٧ - وفي المقابل، أثر عدم الاستقرار السياسي وتكرار الكوارث الطبيعية (مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير الحلزونية) تأثيرا ضارا على التطورات الاقتصادية في بلدان أخرى، بل كادت عملية التنمية تتوقف في بعض البلدان كذلك بسبب المنازعات الأهلية والصراعات العسكرية مما أدى أيضا الى خسائر فادحة في الأرواح. ولا يزال العديد من أقل البلدان نموا، سواء في افريقيا أو آسيا، يتأثر بشكل خطير بمشاكل اللاجئين والمشردين داخليا. ومن الشروط الأساسية للبدء من جديد في الاصلاح والنمو في البلدان التي فرقتها المنازعات حل الصراعات السياسية وإعادة إحلال السلم والاستقرار.

باء - التطورات والقضايا في مجال السياسة

٨ - تباينت سرعة ونطاق جهود الاصلاح الاقتصادي في أقل البلدان نموا. ففي الماضي القريب شرع معظم هذه البلدان في عمليات إصلاح للسياسة العامة في أطر متفق عليها دوليا للتكيف الهيكلي والقطاعي أو في إطار برامج أخرى مماثلة للاصلاح. ومنذ اعتماد برنامج العمل، ونصف أقل البلدان نموا يستعين بمرفق التكيف الهيكلي و/أو مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابعين لصندوق النقد الدولي؛ وفي نهاية أيار/مايو ١٩٩٣ كان هناك ١٧ ترتيبا نافذا من هذا القبيل مع أقل البلدان نموا. ولكن على الرغم من أن عملية الاصلاح أصيبت بالاختلال في بعض أقل البلدان نموا وكانت أقل شمولا في عدد آخر منها، لم يظل خارج نطاق هذه العملية تماما سوى عدد ضئيل من هذه البلدان (لا سيما أقل البلدان نموا التي تواجه صعوبات سياسية داخلية شديدة).

٩ - ومن المجالات الهامة في اصلاح السياسة الاقتصادية في أقل البلدان نموا تحسين الكفاءة في تعبئة واستخدام الموارد المحلية الآتية من المصادر العامة والخاصة على السواء. وقد أحرز بعض هذه البلدان تقدما في الاصلاح الضريبي وتوسيع قاعدة الايرادات غير الضريبية وتحسين كفاءة المؤسسات المالية. كما استهدفت تدابير الاصلاح تحسين فعالية القطاع العام واتاحة قدر أكبر من الفرص للقطاع الخاص وزيادة الانفتاح على الاقتصاد العالمي. وفي العديد من الحالات كان تغيير السياسات الاقتصادية مصحوبا أو متبوعا بإصلاح سياسي، مع توفر اتجاه واضح نحو أشكال الحكم المتسمة بمزيد من المشاركة، وقد بادرت أيضا أقل البلدان نموا بإصلاحات في مجالات حاسمة مثل السكان والأمن الغذائي.

١٠ - ولا تزال عملية الاصلاح الداخلي في أقل البلدان نموا هشة، إذ تواجه الحكومات بالمهمة الشاقة والعسيرة المتمثلة في إقامة توازن بين تكلفة الاصلاح في الأجل القصير، التي يتحملها جانب كبير من

السكان، ومواصلة هذه العملية في الأجل الطويل لجني فوائدها المحتملة التي قد يكون تحقيقها أبطأ منه في معظم البلدان النامية الأخرى، والتي لا تكون بالضرورة بادية على الفور لسواد الشعب، وفي حالة تتسم بانتشار الفقر، وانعدام ترتيبات الضمان الاجتماعي ووجود قيود هيكلية خطيرة فضلا عن امكانية التعرض للصعوبات القصيرة الأجل والصدمات الخارجية، فإن هذه الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا تنطوي بطبيعتها الأساسية على مخاطر شديدة تنذر باختلال عملية الاصلاح، بل حتى توقفها أو عكس اتجاهها.

١١ - وأثناء الاستعراض السنوي الثالث للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية في آذار/مارس ١٩٩٣، أكدت أقل البلدان نموا من جديد التزامها بتنفيذ الاصلاحات ومنها برامج التكيف الهيكلي. وجرى التأكيد على ضرورة إعداد استراتيجيات متوسطة الأجل الى طويلة الأجل، ورئي أن استقرار البيئة السياسية أمر ضروري لهذه الغاية، وطرحت أيضا مسألة ضرورة تحديد الأولويات. ومن بين تلك الأولويات جرى التأكيد على ما يلي: تنمية الموارد البشرية؛ وتعزيز السياسات الرامية الى مكافحة مشكلة النمو السكاني؛ واعادة تنشيط القطاع الزراعي وتحسين حالة الأمن الغذائي؛ وزيادة تقوية الجهود المبذولة لتعبئة المدخرات المحلية واستغلالها بفعالية؛ وإجراء الاصلاحات المالية الملائمة وترشيد الانفاق العام بالتنسيق مع اصلاحات الاقتصاد الكلي والإصلاحات القطاعية، بما في ذلك اصلاحات السياسات التجارية[٣].

١٢ - ولا يزال عبء الديون الجسيم الذي تنوء به أقل البلدان نموا يمثل العقبة الكؤود التي تعترض سبيلها نحو التقدم الاقتصادي والنجاح في عملية التكيف، على الرغم مما اتخذته هذه البلدان نفسها من خطوات لتحسين حالة وإدارة ديونها، ومما قدم اليها من تخفيف من عبء الدين. وعلى الرغم من تباطؤ النمو في أصل الدين الخارجي لهذه البلدان، كمجموعة، في عام ١٩٩١ (إذ قارب مستوى دينها ما مجموعه ١١٦ بليون دولار)، لا تزال حالة ديونها حرجة. إذ يتجاوز الدين في العديد من أقل البلدان نموا الناتج المحلي الاجمالي بها؛ ويعادل إجمالي أصل الدين الخارجي غير المسدد ما يقارب ثلثي ناتجها المحلي الاجمالي مجتمعة. وفي حين انخفضت مدفوعات خدمة الديون أثناء عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، من المقدر أن تكون قد عاودت الارتفاع في عام ١٩٩٢ نتيجة توسيع مدفوعات الخدمة المتعددة الأطراف[٤]. وإزاء عجز العديد من أقل البلدان نموا عن الوفاء بكامل التزاماتها المتعلقة بخدمة الديون تراكمت عليها مبالغ متأخرة. ولا تغطي المخططات الراهنة للتخفيف من عبء الديون سوى جزء من ديون أقل البلدان نموا. وما لم تتخذ تدابير معززة للتخفيف من عبء الديون، فمن المحتمل أن تتفاقم مشاكل خدمة الديون في هذه البلدان في المستقبل القريب حتى في ظل الافتراضات المتفائلة المتعلقة بالأداء التصديري.

١٣ - وثمة مجال آخر حاسم للنجاح في جهود التكيف، هو التجارة الخارجية. ففي هذا المجال، ظلت أحوال الأسواق بالنسبة للمنتجات التي يكون منشؤها أقل البلدان نموا أحوالا غير مواتية في أوائل التسعينات، ومنها بوجه خاص تدني الأسعار العالمية للسلع الأساسية والانتكاس الذي شهدته الأسواق الرئيسية. وفي حين زادت الصادرات السلعية من أقل البلدان نموا، كمجموعة، بنحو ٥ في المائة في عام ١٩٩١، تركز هذا الكسب في عدد قليل من البلدان. ولم يسجل حجم الصادرات زيادة ذات شأن في معظم أقل البلدان نموا، بل انخفض في بعض الحالات.

١٤ - وعلى الرغم من أن الفرص التجارية المتاحة لأقل البلدان نموا محدودة جدا، فقد نجح عدد منها في البدء في عملية تنويع قاعدة صادراتها. كما اضطلع العديد منها إصلاح للسياسات التجارية، بما في ذلك اتخاذ تدابير مستقلة لتحرير التجارة تتراوح بين تبسيط الهياكل التعريفية وإلغاء القيود الكمية المفروضة على مجموعة واسعة التنوع من الأصناف، ويصحبها تعديل أسعار الصرف ووضع برامج محددة لترويج الصادرات والاستثمارات. ومع ذلك، فإن الجهود من جانب أقل البلدان نموا وحدها لا تكفي لتعزيز قدراتها التصديرية وفرص وصولها الى الأسواق الخارجية، بل يستلزم الأمر أن تحصل هذه البلدان على دعم كاف من شركائها في التنمية والتجارة لتتمكن من إنجاز تحسينات في أدائها التصديري والمحافظة على هذه التحسينات.

ثالثا - الاحتياجات من التمويل الخارجي والآثار المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نموا

١٥ - تؤكد أحدث التقديرات المتعلقة باحتياجات أقل البلدان نموا من التمويل الخارجي أن الأمر يستلزم زيادة صافي التدفقات الرأسمالية زيادة كبيرة إذا أريد لهذه البلدان أن تعجل بالنمو خلال التسعينات، حتى بافتراض أن أقل البلدان نموا ذاتها ستبذل جهودا قوية لتعبئة المدخرات المحلية ولاستخدام الموارد بكفاءة. ومن المقرر أنه يتعين أن يصل مستوى التمويل الخارجي السنوي بحلول سنة ٢٠٠٠ الى نحو ٤٠ بليونا من الدولارات بأسعار عام ١٩٩٠ حتى يصل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥ في المائة بالنسبة للعقد ككل، وهو مستوى يفوق بكثير تدفقات المساعدة الحالية. وتشير هذه التقديرات الى احتمال حدوث نقص خطير في تدفقات الموارد، وحتمية بذل جهد كبير لتوجيه التمويل الإنمائي الى أقل البلدان نموا من أجل السماح بحدوث ولو تحسن متواضع في الرفاه الاقتصادي في هذه البلدان وضرورة التماس طرق أخرى لتعبئة الموارد الخارجية بالإضافة الى المساعدة الإنمائية الرسمية التي تكاد تمثل حاليا كل التمويل الخارجي الذي تحصل عليه أقل البلدان نموا.

١٦ - ومجموعة الأهداف المتعلقة بالمعونة، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، ترمي الى المساعدة في تلبية الاحتياجات من التمويل الخارجي اللازمة للبلدان البالغ عددها ٤١ التي كانت محددة في ذلك الحين بوصفها من أقل البلدان نموا. ووفقا للتقديرات المذكورة أعلاه، طرأت زيادة كبيرة على إجمالي الاحتياجات من التمويل نتيجة للإجراءات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تشمل إضافة ستة بلدان جديدة الى قائمة أقل البلدان نموا، أدرجت خمسة منها في أعقاب تطبيق المعايير الجديدة لتحديد هذه البلدان[٥]. ومستوى الاحتياجات من التمويل الخارجي اللازمة لأقل البلدان نموا التي يبلغ عددها حاليا ٤٧ يفوق بنحو ١٨ في المائة ما كان عليه بالنسبة للبلدان التي كانت مدرجة في القائمة عند اعتماد برنامج العمل. ويتطلب الأمر تبعا لذلك تعديل الأرقام المستهدفة للمعونة ومستوياتها بما يغطي الاحتياجات اللازمة للبلدان الستة الجديدة من أقل البلدان نموا دون الانتقاص من توافر الموارد ومستويات الدعم للبلدان الأخرى والتي تندرج في هذه الفئة[٦].

١٧ - لقد طرحت الجمعية العامة، لأول مرة، مسألة الآثار المترتبة على تطبيق المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نموا، فيما يتعلق بالموارد وغيرها، عندما اعتمدت تلك المعايير[٧]. ونُظر في تلك المسألة مرة أخرى في الدورة الثامنة للأونكتاد المعقودة في كرتاخينا دى انديا س، كولومبيا، في شباط/فبراير ١٩٩٢، وفي الاستعراضين السنويين اللاحقين لبرنامج العمل اللذين أجراهما مجلس التجارة والتنمية. وفي الدورة الثامنة للأونكتاد تم التوصل الى اتفاق على ضرورة أن تتاح لأقل البلدان نموا زيادة كبيرة وجوهرية في المستوى الإجمالي للدعم الخارجي على أن تؤخذ في الحسبان البلدان التي اضيفت الى القائمة بعد اعتماد برنامج العمل. وطلب الأونكتاد أيضا الى مجلس التجارة والتنمية أن ينظر في الآثار المترتبة على إجراء تعديلات مناسبة للالتزامات الواردة في برنامج العمل فيما يتصل بالأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية ومستوياتها. وفي القرار ١٧٣/٤٧ أكدت الجمعية العامة من جديد التزام كرتاخينا[٨]. وفي ٣ آذار/مارس ١٩٩٣ وافق مجلس التجارة والتنمية على أن الآثار المترتبة على القائمة الموسعة لأقل البلدان نموا فيما يتعلق باحتياجات هذه البلدان من الموارد تستدعي أن يُنظر فيها على وجه الاستعجال حسب ما أوصى به الأونكتاد في دورته الثامنة.

١٨ - ودعا الأونكتاد في دورته الثامنة أيضا مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى النظر في تعديل توزيع أرقام التخطيط الارشادية بالنسبة لأقل البلدان نموا في ضوء الاضافات الى القائمة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠، قرر المجلس أن تخصص ٥٥ في المائة من موارد أرقام التخطيط الارشادية الى أقل البلدان نموا على مدى دورة البرمجة الخامسة. وتشير التقديرات الحالية الى أن أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٧ في الوقت الراهن ستتلقى ما يقرب من ٥٩ في المائة من موارد أرقام التخطيط الارشادية خلال تلك الفترة[٩]. وإذ رحب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دورته الأربعين المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٣، بزيادة تركيز موارد أرقام التخطيط الارشادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أقل البلدان نموا، طلب الى مدير البرنامج الانمائي أن يأخذ في الحسبان الاضافات التي أدخلت على قائمة تلك البلدان[١٠]. (انظر أيضا الفقرة ٥٩ أدناه)

١٩ - وفيما يتعلق بإعداد واستعراض معايير تحديد أقل البلدان نموا والتوصية بإدراج بلدان قائمة أقل البلدان نموا، فقد أسندت هذه المهمة منذ إنشاء القائمة الى لجنة التخطيط الإنمائي. وفي القرار ٢٠٦/٤٦ طلبت الجمعية العامة الى اللجنة، في جملة أمور، أن تنظر في إمكانية ادخال تحسينات أخرى على معايير تحديد أقل البلدان نموا بين البلدان النامية وتطبيقاتها وأن تجري مرة كل ثلاث سنوات استعراضا عاما لقائمة البلدان ذات الدخل المنخفض، بهدف تحديد ما بها من بلدان مؤهلة للادراج في قائمة أقل البلدان نموا أو لرفع اسمها من هذه القائمة، وأن تقدم هذا الاستعراض الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالإضافة الى ذلك قررت الجمعية العامة، في القرار نفسه، أن تبت في توصيات اللجنة المتعلقة بإدراج بلد من البلدان في قائمة أقل البلدان نموا.

رابعا - تدابير الدعم الدولي في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والتجارة

٢٠ - في القرار ١٥٦/٤٦ شددت الجمعية العامة على أن تنفيذ مبادرات السياسة العامة الداخلية المتعلقة بالنمو والموجهة نحو التنمية من جانب أقل البلدان نموا جدير بدعم متزايد من جميع شركائها في التنمية؛ وفي القرار ١٧٣/٤٧ أكدت الجمعية العامة من جديد أنه ينبغي لهؤلاء الشركاء في التنمية الوفاء تماما وعلى نحو عاجل بالتزاماتهم المتعهد بها أو بالتدابير المقترحة في برنامج العمل في جميع مجالات الدعم الدولي بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون والتجارة الخارجية حيث ذكرت على وجه التحديد. ويستعرض هذا الفرع التطورات التي حدثت في هذه المجالات الرئيسية الثلاثة من الدعم الدولي لأقل البلدان نموا.

ألف - المساعدة الإنمائية الرسمية

٢١ - إن فرص وصول أقل البلدان نموا الى الأسواق المالية الدولية والى الاستثمار الأجنبي المباشر فرص محدودة وتتوقف في المقام الأول على المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الحصول على التمويل الخارجي. وقد أصبحت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي المصدر الغالب لتلك المساعدة. إلا أن حصة أقل البلدان نموا في برامج تلك البلدان للمعونة في السنوات الأخيرة لا تفتأ في التناقص إذ انكمشت مرة أخرى في عام ١٩٩١، وهو آخر عام تتوفر بشأنه أرقام. وفي هذا الصدد، أصبحت الحالة الاقتصادية للبلدان المانحة والتخفيضات في ميزانيات وبرامج المعونة مصدرا لعدم التيقن بصفة خاصة فيما يتعلق بالاحتمالات المرتقبة للتمويل اللازم لأقل البلدان نموا.

٢٢ - وفي عام ١٩٩٠، سجل صافي تدفقات الموارد الى أقل البلدان نموا رقما قياسيا حيث بلغ ١٧,٢ من بلايين الدولارات، إذ مثلت المساعدة الإنمائية الرسمية ما يزيد على ٩٠ في المائة من المجموع، وكان هناك تدفق كبير على غير العادة من الموارد الأخرى غير المساعدة الإنمائية الرسمية[١١]. ولكن في عام ١٩٩١، أصبحت التدفقات الأخرى غير المساعدة الإنمائية الرسمية سالبة، ونتيجة لذلك بالدرجة الأولى انكمش مجموع تدفق الموارد بنحو ١,٥ من بلايين الدولارات. كما حدث أيضا اتجاه نزولي طفيف في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا من ١٦,١ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ الى ١٥,٨ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩١. وقدم المانحون من لجنة المساعدة الإنمائية ٩٧ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا في عام ١٩٩١ مع زيادة في المعونة المقدمة منها عن طريق القنوات المتعددة الأطراف عوضت الى حد كبير الانخفاض في المدفوعات الثنائية. وعلى جانب البلدان المستفيدة، شهد قرابة نصف أقل البلدان نموا انخفاضات في المتحصلات من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٣ - وإذا قيس أداء بلدان لجنة المساعدة الإنمائية في عام ١٩٩١ من حيث مخصصات المعونة بوصفها حصة من الناتج القومي الإجمالي نجد أن أداءها يقصر بكثير دون الأرقام المستهدفة للمعونة والالتزامات المحددة في برنامج العمل. فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا على مستوى السنة السابقة، سواء بالنسبة للبلدان البالغ عددها ٤١ التي كانت محددة باعتبارها ضمن هذه الفئة وقت اعتماد برنامج العمل (من ٠,٠٨ في المائة الى ٠,٠٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية مجتمعة) أو بالنسبة لمجموعة أقل البلدان نموا الحالية البالغ عددها ٤٧ (من ٠,٠٩ في المائة الى ٠,٠٨ في المائة). وقد أوفت ستة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (النرويج والدانمرك والسويد وفنلندا وهولندا والبرتغال) بالرقم المستهدف ٠,٢ في المائة في عام ١٩٩١. وكان هناك ثلاثة بلدان فقط من بين البلدان المانحة الأخرى في لجنة المساعدة الإنمائية هي التي عملت على تحسين أدائها من حيث الحصة المخصصة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا في ذلك العام.

٢٤ - والعوامل التي تمس مستقبل توافر الموارد الخارجية بالنسبة لأقل البلدان نموا تشمل، (الى جانب صرامة السياسات المتعلقة بالميزانيات المتبعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وآثارها على مخصصات المعونة)، عدم توفر مصادر تمويل بديلة لدى أقل البلدان نموا في المستقبل القريب والقيود المفروضة حاليا على القدرة على منح المعونة لدى بعض البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي كانت فيما سبق بلدانا مانحة هامة لأقل البلدان نموا، والطلبات الجديدة التي تنهال على ميزانيات المعونة فضلا عن المشروطيات الجديدة لتقديم المعونة والتعقيدات التي تواجه أقل البلدان نموا في هذا الصدد[١٢]. وفي هذه الحالة من الضروري أن ينظر شركاء أقل البلدان نموا في التنمية في الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان وضمان توفير مخصصات المعونة إليها من أجل ضمان تحقيق زيادة كبيرة وجوهرية في الدعم الخارجي المقدم الى جهود أقل البلدان نموا في مجال السياسات، بما يتمشى مع الالتزامات الواردة في برنامج العمل.

٢٥ - وفي هذا السياق، تدعو الحاجة الى أن يكفل المانحون توفر قاعدة كافية من الموارد لدى المؤسسات المتعددة الأطراف التي تؤدي دورا رئيسيا في تمويل برامج التكيف والتنمية في أقل البلدان نموا وفي تقديم المساعدة التقنية وغيرها. والوكالات المتعددة الأطراف، التي تمثل ٤٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا في عام ١٩٩١، تخصص حصة كبيرة من مواردها لأقل البلدان نموا، وهي حصة تفوق عموما بكثير متوسط الحصة التي تحصل عليها أقل البلدان نموا من المعونة الثنائية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية. ومن ثم فإن التمويل الكافي للوكالات كل على حدة، لا سيما تلك الموجهة الى حد كبير لتلبية احتياجات أقل البلدان نموا يمثل عنصرا أساسيا في تعبئة الموارد الخارجية اللازمة لهذه الفئة من البلدان. ويمكن هنا أن يُنظر الى التصديق في الوقت المناسب على الاتفاق المتعلق بالتغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية وترتيبات الخلافة بالنسبة لمرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز التابعين لصندوق النقد الدولي والمناقشات الدائرة بشأن المرحلة الثالثة من البرنامج الخاص لتقديم المساعدة الى البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون في افريقيا جنوب الصحراء

الكبرى[١٣] والمقرر بدؤها في حزيران/يونيه ١٩٩٣ باعتبارها ذات أهمية خاصة في المحافظة على تدفق المساعدة الإنمائية الى أقل البلدان نموا. كما أن لحالة التمويل الراهنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي آثارها على مستوى أرقام التخطيط الارشادية والموارد الأخرى المخصصة لأقل البلدان نموا.

٢٦ - وفي الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٣، لاحظ، مع القلق، عدد كبير من الوفود، سواء من أقل البلدان نموا أو من البلدان المانحة الانخفاض الذي طرأ في عام ١٩٩١ على الحصة المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وتم حث المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية على الوفاء بالأرقام المستهدفة والالتزامات المحددة للمعونة المقدمة الى أقل البلدان نموا. ولوحظ مع الارتياح أداء البلدان الستة التي أوفت بالرقم الأعلى المستهدف للمعونة الإنمائية الرسمية والبالغ ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي؛ وأعربت البلدان المانحة الأخرى عن تصميمها على تقديم مساعدة إنمائية رسمية كبيرة الى أقل البلدان نموا. وتم الاعراب عن الاهتمام البالغ بتحسين التوازن بين مشروطيات المعونة وقدرة أقل البلدان نموا على الوفاء بها. كما جرى التأكيد على دور الاستثمار الأجنبي المباشر وحثت أقل البلدان نموا شركاءها من البلدان المتقدمة النمو على المساعدة في حفز عمليتها الإنمائية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر النشط والملائم.

باء - الديون الخارجية وتخفيف عبء الديون

٢٧ - خلال السنوات القليلة الماضية واصلت أقل البلدان نموا الإفادة من تدابير محددة وضعت لصالحها من أجل تخفيف عبء الديون، مثل الغاء الديون الثنائية المستحقة عن المساعدة الانمائية الرسمية وفقا لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (دإ-٩). وكانت تلك البلدان أيضا هي المستفيدة بشكل أساسي من مبادرات ومخططات جرى وضعها مؤخرا بهدف تخفيف عبء الدين وتقديم الدعم الى البلدان ذات الدخل المنخفض من أجل تحقيق التكيف، مثل برنامج العمل الخاص المذكور أعلاه وإعادة جدولة الديون بشروط تساهلية في نادي باريس، وقد أسهمت هذه التدابير في وقف الزيادة في عام ١٩٩١ في المديونية الخارجية لأقل البلدان نموا كمجموعة. وفي حين أن الدين التساهلي المتعدد الأطراف قد استمر في الزيادة، حدث نقص في بعض فئات الدين الأخرى (وبصفة خاصة الدين غير التساهلي المستحق لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) أسفر عن زيادة صافية في اجمالي الدين الطويل الأجل المستحق على أقل البلدان نموا في عام ١٩٩١ بلغت نحو بليوني دولار عن الرقم المتعلق بالسنة السابقة وهو ١١٤ بليون دولار.

٢٨ - وفيما يتعلق بدين المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، فإن غالبية الجهات المانحة للمساعدة الانمائية والتعاونية لا تقدم الآن منحا إلا الى أقل البلدان نموا، كما جرى إلغاء ديون على نطاق واسع لصالح تلك البلدان. وقدر أن ديون المساعدة الانمائية الرسمية التي تنازلت عنها الجهات الدائنة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ عام ١٩٨٩، بما فيها الديون التي يجري الآن الغاؤها

تتراوح بين ٥ بلايين دولار و ٦ بلايين دولار. وأثر إلغاء هذه الديون لم يظهر بعد، بالكامل، في أرقام الدين غير المسدد. وعلاوة على هذا، فإنه لا يزال يتعين على بعض الجهات الدائنة الرئيسية المقدمة للمعونة، التي قدمت الى أقل البلدان نموا جزءا كبيرا من دين المساعدة الانمائية الرسمية، على أن تتخذ تدابير من هذا النوع.

٢٩ - وقد استفادت أقل البلدان نموا أيضا من المبادرات المتعددة الأطراف التي تهدف الى تخفيف عبء الدين ودعم البلدان المثقلة بالدين عن طريق جملة أمور منها مرفق تخفيض الديون التابع للبنك الدولي، وذلك المرفق، الذي يقدم الدعم لتخفيض الديون المستحقة للمصارف التجارية وتكاليف خدمة الدين عن طريق إعادة شراء الديون وتبادلها، استخدمته ثلاثة بلدان[١٤] من أقل البلدان نموا حتى أوائل عام ١٩٩٣. ويجري اعداد عمليات مماثلة لأربعة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا.

٣٠ - وفيما يتعلق بالدين الثنائي غير التساهلي، فإن من بين التطورات الهامة الأخذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشروط جديدة لإعادة جدولة الديون وتتيح تحسين المعاملة التساهلية بالنسبة لأشد البلدان فقرا وأكبرها مديونية في نادي باريس، والشروط الجديدة تتيح نسبة للتنازل عن الدين (٥٠ في المائة) أكبر من النسبة السابقة وتحسن بصفة عامة المعاملة التساهلية؛ وقد ألزمت غالبية البلدان الدائنة نفسها، منذ ذلك الوقت، بخيارات تنطوي على تساهلات كبيرة. وفي هذا السياق، فإن إدارة الولايات المتحدة قد سعت إلى الحصول على موافقة الكونغرس بالنسبة لاتخاذ تدابير تشريعية وتدابير تتعلق بالميزانية من أجل السماح للولايات المتحدة بالحد من دين البلدان المنخفضة الدخل. واتفاقات نادي باريس التي تقـدم المعاملة التساهلية المسحنة تضمنت أيضا نصا جديدا اتفق بموجبه الدائنون على النظر في تخفيض أصل الدين بعد فترة تتراوح بين ثلاث سنوات وأربع سنوات وذلك رهنا بنجاح تنفيذ الاتفاقات السابقة وبرامج التكيف.

٣١ - ومن الواضح أن تحسين المعاملة التساهلية قد دفع أقل البلدان نموا الى التماس إعادة جدولة ديونها الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس، وإجمالا، حصل على إعادة الجدولة تلك ثلاثة عشر بلدا، في الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، عندما أدخلت الشروط الجديدة، الى منتصف عام ١٩٩٣[١٥].

٣٢ - غير انه قد تبين أن التدابير المختلفة التي اتخذت لصالح أقل البلدان نموا على مدى الفترة الأخيرة من أجل تخفيف عبء الدين كانت غير كافية لتقليل نسب خدمة الدين الى مستويات يمكن إدامتها، وحتى إذا كانت تلك البلدان قد نجحت في زيادة حصائل صادراتها، فإنه من المرجح أن يظل عبء التزاماتها الراهنة المتعلقة بخدمة الدين فادحا بإفراط. والتقييمات التي أجريت لأثر شروط نادي باريس الجديدة تبين أن تنفيذ المعاملة التساهلية المحسنة لن يزيل في حد ذاته أثر الدين بالنسبة لجميع أقل البلدان نموا المثقلة بالديون. فستكون هناك حاجة الى تدابير إضافية، وخاصة بالنسبة للبلدان المدينة أساسا لبلدان غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو لمؤسسات. ومشاكل خدمة الدين التي تعاني منها أقل البلدان نموا التي بذلت جهودا خاصة للوفاء بالتزاماتها وتفادي إعادة الجدولة تستحق أيضا أن

تكون موضعا للاهتمام. وقد جرى التأكيد من جانب وفود عديدة في الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٣ على الحاجة الى مواصلة تخفيف عبء الدين.

جيم - التجارة الخارجية

٣٣ - ان انخفاض نصيب أقل البلدان نموا في التجارة العالمية خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وهو أصلا نصيب ضئيل، يشير الى أن الفرص التجارية المتاحة لتلك البلدان قد تقلصت كثيرا. وفيما يتعلق بالسعي الى عكس اتجاه هذه الحالة، فإنه يجدر ايلاء اهتمام خاص لدور نظام الأفضليات المعمم وللمسائل التي يجري التداول بشأنها في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٣٤ - وبالنسبة لنظام الأفضليات المعمم فقد اتخذت في السنوات الأخيرة بعض الخطوات الإيجابية من جانب عدد من البلدان التي تمنح أفضليات والمنتمية الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (وهي تشكل الأسواق الرئيسية لصادرات أقل البلدان نموا) نحو تحسين نطاق تغطية البلدان أو المنتجات في مخططاتها، بما في ذلك تقديم المعاملة الخاصة والمعاملة التفضيلية المخصصة لأقل البلدان نموا الى البلدان المصنفة حديثا على أنها من أقل البلدان نموا. وأقل البلدان نموا تتمتع بالنسبة للمنتج بتغطية أوسع من التغطية التي تتمتع بها البلدان النامية الأخرى، كما انها تتمتع باعفاءات من الحصص أو الحدود القصوى في عدد من المخططات. وقد أعلن عن بعض التدابير الجديدة الرامية الى توسيع نطاق الأحقية في نظام الأفضليات المعمم كي تشمل منتجات ذات أهمية تصديرية بالنسبة لأقل البلدان نموا[١٦]. وتكاد كل المخططات تخضع الواردات الآتية من أقل البلدان نموا لتعريفات أقل من التعريفات التي تخضع لها الواردات الآتية من البلدان الأخرى التي تحظى بمعاملة تفضيلية، غير أنه على الرغم من هذه الشروط التفضيلية لا يزال دور جداول نظام الأفضليات المعمم في زيادة فرص وصول أقل البلدان نموا الى الأسواق محدودا. وقيمة الواردات لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أقل البلدان نموا، التي تحظى بأفضلية (وهي الواردات التي حظيت بالفعل بمعاملة تفضيلية) زادت في عام ١٩٩١ الى ٩٣٩ مليون دولار، وهذا الرقم لا يمثل سوى حوالي نصف قيمة الصادرات من منتجات أقل البلدان نموا التي تشملها المخططات وأقل من ثلث واردات الدول الأكثر رعاية التي تفرض عليها ضرائب (الداخلة في نطاق الأفضليات المعمم)[١٧].

٣٥ - وهناك حاجة الى إدخال مزيد من التحسينات إذا أريد لجداول نظام الأفضليات المعمم أن تلعب دورا أكثر فعالية في زيادة فرص وصول أقل البلدان نموا الى الأسواق. ومن الممكن أن تشمل الإجراءات المتخذة في هذا الشأن زيادة نطاق المنتجات المشمولة أو التسهيلات التعريفية؛ وتطبيق قواعد مرنة بالنسبة لجهة المنشأ؛ وإتاحة شروط خاصة أو إعفاءات من القيود الأخرى المفروضة على الواردات التي تحظى بمعاملة تفضيلية؛ والعمل على زيادة الاستقرار الطويل الأجل والقدرة على التنبؤ بالنسبة لإدارة جداول نظام الأفضليات المعمم؛ وتبسيط الإجراءات. وهناك حاجة أيضا الى بذل جهود أكبر من جانب أقل البلدان

نموا للاستفادة من المخططات القائمة، وهذا بدوره يستحق تحقيق تقـدم مواز في بناء المؤسسات وتطوير قطاع التصدير وزيادة المساعدة المقدمة من المانحين لترويج الصادرات وتنويعها في أقل البلدان نموا.

٣٦ - وعملية تحرير التجارة ووضع القواعد في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لها أهمية خاصة بالنسبة للفرص التجارية التي ستتاح في المستقبل أمام أقل البلدان نموا. ففرص التصدير المتاحة أمام تلك البلدان، وقدرتها على الاستيراد، ستتأثر دون أن يكون ذلك، بالضرورة، لصالحها. وفي حالة تصدير المنتجات الأولية الاستوائية فإنه ليس من المرجح أن تجني أقل البلدان نموا فائدة كبيرة من أي زيادة قد تحدث في الدخل العالمي نتيجة لجولة أوروغواي لأن تلك المنتجات تحقق دخلا منخفضا كما أن مرونتها بالنسبة للعرض هي مرونة قصيرة الأجل. وفضلا عن ذلك، فإن أية مكاسب قد تحققها تلك البلدان يمكن أن يقابلها تناقص الأفضليات الحالية نتيجة لتحرير التجارة العام. وأقل البلدان نموا التي تعد مستوردا صافيا للأغذية ستتضرر ضررا بالغا بارتفاع الأسعار العالمية لمنتجات المناطق المعتدلة نتيجة لاقتراح تحرير التجارة في المنتجات الزراعية دون وجود تدابير تعويضية كافية.

٣٧ - والآثار التي ستترتب على جولة أوروغواي بالنسبة لفرص وصول أقل البلدان نموا الى الأسواق ينبغي أن ينظر لها أيضا في ضوء الالتزامات الاضافية التي قد تفرض على تلك البلدان في مجالات حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والتدابير الاستثمارية المتصلة بالتجارة، والتجارة في الخدمات. وتقديم معاملة تفضيلية لأقل البلدان نموا، وبصفة خاصة عن طريق إتاحة فترات انتقالية طويلة بدرجة كافية، له أهمية أساسية بالنسبة لمساعدة تلك البلدان في إنشاء القاعدة التكنولوجية والصناعية اللازمة لتعزيز اشتراكها في التجارة العالمية.

٣٨ - وفي الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٣، جرى التشديد على أن إتاحة الوصول الى جميع الأسواق بشكل منصف يمثل أداة أساسية لتعزيز التجارة والتنمية[١٨]. وقد اقترحت أقل البلدان نموا أن تتضمن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي فصلا منفصلا ترد فيه النصوص المحددة المتعلقة بأقل البلدان نموا والتي تشمل إلغاء التعريفات والحواجز غير التعريفية بالنسبة للمنتجات الأولية والمنتجات المجهزة على حد سواء. وقد أعربت أقل البلدان نموا عن رأي مفاده أن مشروع الوثيقة الختامية لا يعكس بدرجة كافية احتياجاتها ومتطلباتها بالنسبة لفرص الوصول الى الأسواق وبالنسبة لمسائل أخرى، وطلبت تلك البلدان، مع عدد من الوفود الأخرى، تنظيم فريق رفيع المستوى لدراسة أحكام مشروع الوثيقة الختامية من حيث ارتباطها بأقل البلدان نموا واقتراح تدابير محددة لإدراجها في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي. غير أنه لم يتم بعد التوصل الى توافق في الآراء بشأن تشكيل ذلك الفريق.

٣٩ - وبالإضافة الى الإجراءات المتعلقة بالوصول الى الأسواق دعا برنامج العمل أيضا الى اتخاذ تدابير داعمة أخرى في مجال التجارة ومنها، مثلا، تدابير لتنمية الصادرات وترويجها وتنويعها، عن طريق جملة

أمور منها إنشاء مرافق لتشجيع الاستيراد. وشملت إجراءات المتابعة انشاء وكالة خاصة في فرنسا لترويج صادرات أقل البلدان نموا على النحو الذي أعلن في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. والهدف من هذه الوكالة هو زيادة واردات فرنسا من أقل البلدان نموا وتعزيز العلاقات التجارية مع تلك البلدان في الأجل الطويل. وقد يرغب شركاء تجاريون آخرون لأقل البلدان نموا في النظر في إنشاء مرافق مماثلة. وهناك حاجة أيضا الى اتخاذ تدابير داعمة في مجالي تصدير السلع والتمويل التعويضي وهما مجالان لا يضطلع بالنسبة لهما بأعمال متابعة تذكر فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في برنامج العمل.

خامسا - الترتيبات الأخرى لتنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده واستعراضه

٤٠ - في قرارها ١٥٦/٤٦ أكدت الجمعية العامة أهمية وجود آليات لمتابعة ورصد برنامج العمل على نحو فعال، ويقدم هذا الفرع لمحة موجزة عن التطورات اللاحقة وأحداث المتابعة الرئيسية على الأصعدة الوطني والاقليمي والعالمي.

٤١ - وفي هذا الصدد، ستقوم أقل البلدان نموا بالتشاور بصورة منتظمة فيما بينها، واتخاذ عدد من المبادرات الخاصة. وقد عقد الاجتماع الوزاري الثاني لأقل البلدان نموا أثناء الدورة الثامنة للأونكتاد في شباط/فبراير ١٩٩٢[١٩]. والتقى في الآونة الأخيرة، الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون في الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٣ لاستعراض الأداء الإنمائي الراهن لأقل البلدان نموا، وأولوا اهتماما خاصا للعوائق المتصلة بالموارد التي تواجهها وتناقص فرص التجارة المتاحة لها. واتفقوا على مسار للعمل لتشجيع قيام حوار سياسي رفيع المستوى بشأن هذه المسائل مع شركائهم في التنمية وتوعية المجتمع الدولي بمحنة أقل البلدان نموا. ودعا الاجتماع الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى الى تقديم الدعم اللازم لهذه العملية. وتلا هذه المبادرة قيام ممثلين عن أقل البلدان نموا في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣، باعتماد إعلان وزاري بشأن تنفيذ برنامج العمل وقرروا مواصلة مشاوراتهم بشأن هذه المسائل[٢٠].

٤٢ - واستمرت المشاورات فيما يتعلق باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل، بين الأونكتاد الذي يعتبر مركز التنسيق للمتابعة على الصعيد العالمي والهيئات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية سابقا بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الرائدة للمتابعة على الصعيد الوطني (البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) واللجان الاقليمية. ونوقشت ترتيبات التعاون في الجزء الثاني من الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية المعقود في آذار/مارس ١٩٩٣ وارتئي، في جملة أمور، أنه ينبغي تعزيز مشاركة الأونكتاد في الرصد على الصعيد القطري.

ألف - المتابعة على الصعيد الوطني

٤٣ - تشكل الأفرقة الاستشارية ومجموعات المعونة واجتماعات المائدة المستديرة العمود الفقري لمتابعة برنامج العمل على الصعيد الوطني، وتكاد توجد لدى كل أقل البلدان نموا أفرقة للاستعراض القطري من هذا القبيل، ومنذ اعتماد برنامج العمل، تم تصعيد النشاط، وأصبحت الأفرقة تلتقي على أساس منتظم بدرجة أكبر، مع انضمام بلدان جديدة الى العملية وعودة بلدان أخرى الى الانضمام إليها، وظهور تركيز جديد على ربط هذه الترتيبات بتقرير السياسات والبرمجة على الصعيد الوطني، ومع ذلك، ليست جميع هذه الأفرقة ناشطة حاليا، ولا يزال يتعين إقامة العملية على أساس منتظم في عدد من أقل البلدان نموا. وقد اتخذت المنظمات الرائدة عددا من الخطوات لزيادة تعزيز هذه الترتيبات، فقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلا بإعداد اجراءات ومبادئ توجيهية منقحة لعملية اجتماعات المائدة المستديرة.

٤٤ - وتوجد لدى ستة عشر بلدا من أقل البلدان نموا أفرقة استشارية أو مجموعات للمعونة يترأسها البنك الدولي، في حين قامت معظم البلدان الأخرى أو هي بصدد القيام بالتخطيط لعقد اجتماعات المائدة المستديرة تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقب اعتماد برنامج العمل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وحتى منتصف عام ١٩٩٣ عقدت اجتماعات استعراضية بالنسبة لأكثر من نصف أقل البلدان نموا (انظر المرفق)[٢١]. وهناك اجتماعات أخرى قيد الإعداد النشط.

٤٥ - ولدى تقييم كل من نطاق الشمول الإجمالي لاجتماعات الاستعراض القطرية ونتائج الأفرقة التي تم عقدها، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن هذه الترتيبات قد أصبحت مرتبطة على مر السنين ارتباطا متزايدا بالبرامج المتعلقة بالسياسات العامة للجهات المستفيدة بمعناها الواسع، فانشاء مثل هذه البرامج قد يتطلب وقتا طويلا، وبصفة خاصة في البلدان التي تضطلع بأعمال الاصلاح السياسي، وبالاضافة الى الصعوبات التي تواجه في تنفيذ السياسة العامة فقد أفضى هذا الأمر الى تباطؤ عمليات المتابعة على الصعيد الوطني. أما بالنسبة للنتيجة التي يتمخض عنها تنظيم الاجتماعات، فقد تم الوفاء بوجه عام بالاحتياجات المالية في إطار برامج معدة إعدادا جيدا. إلا أن خبرة البلدان كل على حدة تختلف، ولم تكن تعبئة الموارد ناجحة على نحو متماثل، ففي حين تلقى بعض أقل البلدان نموا دعما من المانحين بمستويات هامة في أعقاب اعتماد برامج الاصلاح الاقتصادي والتحول الى الديمقراطية، شهدت بلدان أخرى ذات سجل مماثل ارتفاعا طفيفا في مستويات المعونة، بيد أن هناك، في الأجل الطويل وبوجه إجمالي، نمطا يبرز على ما يبدو يتم بمقتضاه توجيه الزيادات في المعونة بالدرجة الأولى الى البلدان التي تضطلع بالتكيف وإصلاح السياسة العامة والمشتركة على نحو نشط في الأفرقة الاستشارية وعملية اجتماعات المائدة المستديرة.

٤٦ - وفي حين اعتبر مجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٣، عملية الاستعراض القطري مفيدة، لاحظ توفر مجال فسيح لتحسينها، ولا سيما فيما يتصل بالمتابعة والتنسيق على الصعيدين المحلي والقطاعي. كما ارتئي أن تركيز اجتماعات المائدة المستديرة، بوجه عام، كان حتى الآن على الحوار المتعلق بالسياسات العامة أكثر منه على تعبئة الموارد.

باء - المتابعة على الصعيد الاقليمي

٤٧ - تنعقد كل سنتين حاليا الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا والتي تم إنشاؤها لمتابعة تنفيذ برنامج العمل في المنطقة ورصده. وعليه، فقد انعقد اجتماع مؤتمر وزراء أقل البلدان الافريقية نموا، في نيسان/ابريل ١٩٩٢ لأول مرة بعد اعتماد برنامج العمل، وسبقه اجتماع للجنة الخبراء الحكومية الدولية لأقل البلدان الافريقية نموا. وناقش هذان الاجتماعان في جملة أمور، التراجع المستمر في الأداء الاجتماعي - الاقتصادي لأقل البلدان الافريقية نموا في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١، ومشاكلها المتعلقة بالتجارة وميزان المدفوعات، فضلا عن مسائل السياسة المحلية التي تواجهها، واتخذ الوزراء قرارا بشأن تنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده، يناشد مجتمع المانحين، في جملة أمور، زيادة مساعدته الخارجية زيادة كبيرة وناشد كذلك المقرضين الرئيسيين تخفيف الديون بما يتناسب مع الحالة المالية الصعبة لأقل البلدان الافريقية نموا. كما طالبوا الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يقوم بتكثيف جهود التنسيق التي تبذلها اللجنة على الصعيد الاقليمي، فيما يتعلق بالتدابير التي تنفذ لصالح أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية في افريقيا.

٤٨ - وبالاضافة الى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، تشمل الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لافريقيا لصالح أقل البلدان نموا تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية مع التركيز على التدابير اللازمة لتحسين القدرات المؤسسية والادارية لأقل البلدان نموا في مجال إعداد المشاريع والبرامج وتصميم الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية على الأصعدة الوطني و/أو دون الاقليمي والاقليمي؛ وإجراء استعراض سنوي للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان الافريقية نموا؛ وإجراء دراسات متعمقة للمسائل التقنية المتعلقة بالسياسة العامة، وتشمل المشاريع والبرامج التي تضطلع بها مختلف الشعب القطاعية التابعة لأمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا في أقل البلدان نموا بما فيها البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية مجالات مثل التنمية الزراعية والموارد الطبيعية والسكان والاحصاءات والوثائق ونظم المعلومات والنقل والاتصالات والموارد البشرية وتطوير الادارة في جملة مجالات أخرى.

٤٩ - وتنظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في متابعة برنامج العمل وتستعرض التقدم المحرز في تنفيذه في دوراتها السنوية. ففي عام ١٩٩٢، أنشأت هيئة خاصة معنية بأقل البلدان نموا وبالبلدان النامية غير الساحلية، عقدت أول دورة لها في شباط/فبراير ١٩٩٣. ولاحظت الهيئة الخاصة التقدم الذي لا يبعث على التشجيع والذي تم إحرازه حتى الآن في تنفيذ برنامج العمل وما للبيئة الاقتصادية العالمية التي تكتنفها حالة من عدم التيقن وتعاظم المشاكل بالنسبة لصادرات أقل البلدان نموا، والصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية التي هي من صنع الانسان من آثار ضارة على نمو الناتج المحلي الاجمالي في أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأيدت اللجنة، في دورتها الأربعين المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٩٣، تقرير الهيئة الخاصة في دورتها الأولى كما اتخذت قرارا بشأن تعزيز المساعدة المقدمة الى أقل البلدان نموا.

٥٠ - ولا تزال الأنشطة المتصلة بأقل البلدان نموا تحظى بأولوية عليا في برنامج العمل العادي لأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وتشمل المشاريع قيد التنفيذ حاليا مجموعة واسعة التنوع من المجالات، منها استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة، وتعزيز الاستثمارات، والدروس التي يمكن أن تستفيدها أقل البلدان نموا من التجارب الإنمائية السابقة للاقتصادات الحديثة التصنيع في شرق آسيا، وتعبئة الموارد المالية. وتواصل "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ" التي تجري سنويا تحليل أداء الاقتصاد الكلي ومسائل السياسة العامة في أقل البلدان نموا في المنطقة. وفيما يتعلق بالاجتماعات دون الاقليمية، شرعت الأمانة العامة في عدة أنشطة منها إجراء دراسة عن ترتيبات التعاون الراهنة بين أقل البلدان والبلدان النامية الأخرى في المنطقة وتقدم تقارير عن التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نموا والبلدان المجاورة.

٥١ - وتقع على عاتق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مسؤولية المتابعة فيما يتعلق ببلدين من أقل البلدان نموا في منطقتيهما، وهما هايتي واليمن على التوالي. وبسبب الحالة الخاصة التي تشهدها هايتي منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، توقف تقديم التعاون التقني من جانب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وتواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من جانبها إيلاء اهتمام خاص للمشاكل الإنمائية الخاصة باليمن. فبجانب شمول هذا البلد بالدراسة الاستقصائية التي تجريها اللجنة سنويا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وتقديم المساعدة التقنية في مختلف الميادين، فإنها تجري استعراضات دورية للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، وقد أعد تقرير عن هذا الموضوع عن الفترة ١٩٩٠-١٩٩١، يبرز ما ترتب على الأزمة في الخليج الفارسي من آثار ضارة على اقتصاد اليمن. ومن المقرر إجراء دراستين خاصتين لعام ١٩٩٣، إحداهما لتحليل مسائل السياسة العامة الناشئة عن الاتحاد الذي تم في عام ١٩٩٠ وتتناول الثانية تقييم التعاون الاقتصادي مع البلدان النامية الأخرى في المنطقة. وسيعقد فريق خبراء لمناقشة استنتاجات الدراسة الثانية.

٥٢ - وبالاضافة الى تناول احتياجات أقل البلدان نموا ومشاكلها كجزء من العمل الجاري، فقد أناط برنامج العمل باللجان الاقليمية مهمة رصد وتعزيز التعاون الاقتصادي بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى على الصعيد الاقليمي وبصفة خاصة عن طريق تنظيم اجتماعات دون اقليمية على أساس منتظم، بيد أنه خلافا لبعض الأعمال التحضيرية التي تم الاضطلاع بها على النحو المشار إليه أعلاه، لم يتسن حتى الآن الشروع في عملية الاجتماعات دون الاقليمية، بسبب القيود المتعلقة بالموارد. وعقد اجتماع غير رسمي بين الوكالات المعنية التي حضرت التنسيق المشترك بين الوكالات بشأن متابعة برنامج العمل في حزيران/يونيه ١٩٩٢ لمناقشة شكل الاجتماعات دون الاقليمية والنهج التي ستتبعها. وأكدت المناقشات ضرورة الحصول على الموارد من المانحين الثنائيين ومن المصادر الأخرى لتمويل هذه الاجتماعات.

جيم - المتابعة على الصعيد العالمي

٥٣ - على الصعيد العالمي، تم استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في شباط/فبراير ١٩٩٢ في الدورة الثامنة للأونكتاد، التي كرست جلسة عامة خاصة لأقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بمتابعة برنامج العمل، قام المؤتمر بتحديد عدد من المجالات من أجل اتخاذ اجراءات بشأنها على سبيل الأولوية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالديون والتجارة على النحو المبين في الجزء الرابع من التزام كرتاخينا[٢٢].

٥٤ - وفيما بعد، أجري الاستعراضان السنويان الثاني والثالث لبرنامج العمل في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وآذار/مارس ١٩٩٣ على التوالي من جانب مجلس التجارة والتنمية (أثناء الجزئين الأول والثاني من دورته التاسعة والثلاثين) وأنشئت لجنة خاصة للدورة لإجراء هذا الاستعراض[٢٣]. وتم، على النحو الذي قرره المجلس في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين، إجراء استعراض متعمق، أثناء الجزء الثاني من الدورة، لمسألتين خاصتين وهما تعبئة الموارد على الصعيدين المحلي والخارجي، بما في ذلك حالة الديون وادارتها، وتحسين فرص التجارة. وفي أعقاب هذا الاستعراض، اعتمد مجلس التجارة والتنمية النتائج المتفق عليها المشار إليها تحت العناوين الفرعية ذات الصلة في هذا التقرير. وبالاضافة الى الاجتماعات الرسمية التي عقدتها اللجنة الخاصة للدورة، فقد جرى تبادل غير رسمي للآراء بشأن تنفيذ برنامج العمل، بمشاركة مسؤولين وخبراء على مستوى رفيع.

٥٥ - بيد أن اشتراك أقل البلدان نموا في الاستعراضات السنوية كان حتى الآن أضيق مما توخته الجمعية العامة في قرارها ١٥٦/٤٦ (الذي طلبت فيه الجمعية العامة من الأمين العام تعبئة موارد خارجة عن الميزانية لكفالة مشاركة ممثل واحد على الأقل عن كل من أقل البلدان نموا). وفي القرار ١٧٣/٤٧ حثت الجمعية العامة المانحين على النظر في القيام بتوفير موارد خارجة عن الميزانية لتيسير هذه المشاركة. وفي حين قدم عدد قليل من المانحين مساهمات مقابلة لاجراء استعراضي عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ من جانب مجلس التجارة والتنمية، فقد حظيت الجهود الرامية الى تعبئة موارد خارجة عن الميزانية لهذا الغرض عموما باستجابة محدودة للغاية، ونظرا لأهمية المشاركة الكاملة لأقل البلدان نموا في عملية الاستعراضات التي تجري على الصعيد العالمي، ونظرا كذلك للأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء استعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٥، فإنه ينبغي مواصلة البحث عن الطرق والوسائل التي تمكن عددا أكبر من أقل البلدان نموا من الاشتراك في الاستعراضات السنوية القادمة. وهناك بالمثل حاجة الى كفالة اشتراكها في الاجتماعات التحضيرية واستعراض منتصف المدة نفسه.

٥٦ - وفيما يتعلق بالترتيبات التي اتخذتها الأمانة العامة لمتابعة برنامج العمل ورصده واستعراضه، اتخذت خطوات أخرى في إطار الأونكتاد لتعزيز القدرة في هذا الصدد، وبصفة خاصة عن طريق رفع مستوى الوحدة المسؤولة عن هذه المهام الى شعبة كاملة في أواخر عام ١٩٩١. وواصلت أمانة الأونكتاد إعداد تقريرها السنوي عن أقل البلدان نموا ليكون وثيقة معلومات أساسية من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من جانب مجلس التجارة والتنمية.

سادسا - الإجراءات التي اتخذتها أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة

٥٧ - ترد في صورة موجزة أدناه الإجراءات التي اتخذتها فرادى المؤسسات لتنفيذ ومتابعة برنامج العمل وأحكام الجمعية العامة ذات الصلة[٢٤]. ويسرد هذا الفرع أيضا الأنشطة المضطلع بها على صعيد المنظومة، بما في ذلك التنسيق المشترك بين الوكالات. وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٥٦/٤٦، في جملة أمور، الى جميع الأجهزة والمؤسسات والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إنشاء مراكز تنسيق لأقل البلدان نموا وتعزيز المراكز القائمة لإشراكها بنشاط في تنفيذ برنامج العمل طوال التسعينات، واتخاذ خطوات لتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل والتي تقع في مجال اختصاصها وطلبت الجمعية أيضا الى الأمين العام الاستمرار في كفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة عند تنفيذ برنامج العمل ومتابعته. وقد تأثرت الأحكام الصادرة في هذا الصدد، بعملية إعادة التنظيم التي جرت فيما بعد، داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة والهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وعلاوة على ذلك فإنه كجزء من الاستعراض ورصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، أسندت الى المنظمات مهمة الاضطلاع بتقييمات قطاعية على فترات منتظمة، وهي عملية لم يبدأ فيها بعد.

٥٨ - وقد وافقت لجنة التنسيق الإدارية في بيان[٢٥] بشأن أقل البلدان نموا ووفق عليه بالنيابة عنها في اجتماع اللجنة التنظيمية، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ آذار/مارس وفي ٧ و ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، على أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور رئيسي في الدعوة لقضية أقل البلدان نموا، وفي مساعدتها على وضع وتنفيذ سياسات إنمائية وقطاعية سليمة ومناسبة من الناحية التشغيلية، وفي المساهمة في توجيه مزيد من تدفقات المساعدات اليها. وحثت اللجنة المؤسسات على مواصلة المشاركة بنشاط في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات وتقديم الدعم الكامل الى الجهود الإنمائية التي تقوم بها تلك البلدان. وواصلت أيضا القيام بمبادرتها في توفير التوجيه لمقار المنظمات الأعضاء وهياكلها الميدانية من أجل تنفيذ برنامج العمل. ووضعت مبادئ توجيهية بشأن الآثار التشغيلية لبرنامج العمل تعالج بالتفصيل النهج الاستراتيجي الوارد في بيان لجنة التنسيق الإدارية، وذلك بدعم من اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية)، وأرسلت الى المنسقين المقيمين والموظفين الميدانيين التابعين للمنظومة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وستقوم اللجنة، التي أوكلت اليها منذ ذلك الحين المهام ذات الصلة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) لتكون اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، برصد تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية.

ألف - الإجراءات التي اتخذتها الهيئات كل على حدة

١ - الأمم المتحدة

٥٩ - تركزت الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة متزايدة على أقل البلدان نموا. فخلال دورة البرمجة الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦)، يتوقع أن تتلقى هذه البلدان ما يقرب من ضعف ما تلقته خلال الدورة الأولى. ومن شأن هذا أن يمثل مبلغا يربو على بليوني دولار خلال الدورة الحالية وسيضاف الى هذا التمويل موارد أخرى خارجة عن أرقام التخطيط الإرشادي، مثل موارد مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية، التي توجه أغلب أنشطتها الى أقل البلدان نموا.

٦٠ - وقد أبقى البرنامج الإنمائي على مجالي تنسيق المعونة والإدارة الاقتصادية، فضلا عن التنمية البشرية، كأولويات فيما يقدمه البرنامج الإنمائي من دعم الى أقل البلدان نموا. ففي المجال الأول، اتخذت خطوات لتبسيط الوسائل من قبيل عملية اجتماعات المائدة المستديرة، وتقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية، وادماجها في نهج شامل لبناء القدرات وتنسيق المعونة. والغرض من تقييمات وبرامج التعاون التقني الوطنية هو تعزيز قدرة الحكومات المستفيدة على تحديد سياساتها وأولوياتها الخاصة بها في مجال التعاون التقني؛ ويشترك أكثر من نصف أقل البلدان نموا في هذه العملية في الوقت الراهن. ويتخذ الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لأغراض التنمية البشرية، في أقل البلدان نموا أشكالا كثيرة، منها مثلا المشاريع والبرامج المتعلقة بالرعاية الصحية الأولية، والتنمية الريفية، والتعليم. ويقدم عدد من المشاريع مساعدات للأنشطة الصغيرة، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والفئات على مستوى القاعدة مما يفيد الفئات ذات الدخول المنخفضة ويسهم في تخفيف حدة الفقر. ويقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من جانبه باستطلاع نهج جديدة من أجل مشاركة المرأة بصورة كاملة على جميع المستويات في عملية التنمية.

٦١ - وقد قدم الى مجلس إدارة البرنامج الإنمائي في حزيران/يونيه ١٩٩٣ تقرير بشأن التدابير المحددة التي اتخذها البرنامج الإنمائي لمواجهة احتياجات أقل البلدان نموا. وأيد مجلس الإدارة في جملة أمور، الأولويات المحددة للمساعدة على تنفيذ برنامج العمل، وطلب مواصلة تعزيز الجهود المبذولة، ولا سيما في مجالي البيئة والتخفيف من حدة الفقر. وطلب أيضا من البرنامج الإنمائي أن يساعد على تقديم الدعم اللازم للأعمال التحضيرية المتعلقة باستعراض منتصف المدة الذي سيجري في عام ١٩٩٥، لبرنامج العمل وفي تعبئة التمويل من أجل اشتراك أقل البلدان نموا فيه، وتعزيز قدرته عموما بما في ذلك دور مركز التنسيق فيه لتلبية احتياجات أقل البلدان نموا.

٦٢ - وكجزء من إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة، أنشئت في مطلع عام ١٩٩٢ إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تشمل، في جملة أمور، المسؤوليات التي كان يضطلع بها في السابق مكتب

المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية. وعين منسق خاص لافريقيا وأقل البلدان نموا داخل إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وواصلت إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تقديم المساعدة الى أقل البلدان نموا في عدد من المجالات، بما في ذلك التخطيط والتحليل الإنمائيين، وتنمية القدرة المحلية في مجالي العلم والتكنولوجيا، والتحليلات والاحصاءات المتعلقة بالسكان. واضطلع بمزيد من عمليات إعادة التنظيم في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وإعادة تحديد المسؤوليات، في النصف الأول من عام ١٩٩٣. وتقدر نفقات أنشطة المساعدة التقنية في أقل البلدان نموا التي تندرج في مجال اختصاص إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية المنشأة حديثا بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بمبلغ ١٧٣ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣.

٦٣ - وتواصل إدارة الشؤون الانسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة القيام بعدة أنشطة في مجال التأهب للكوارث واتقائها في أقل البلدان نموا في سياق العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، مثل أنشطة التخفيف من حدة الفيضانات. وتوفير توجيهات للحد من مخاطر الزلازل. وتولي إدارة الشؤون الانسانية أيضا أهمية خاصة للنهج الاقليمي للتخفيف من حدة الكوارث. وقد وضع برنامج للحد من الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة في جنوب غرب المحيط الهادئ، بما في ذلك أقل البلدان نموا في المنطقة. ويرمي البرنامج الى تعزيز القدرات الوطنية على التخفيف من أثر الكوارث الطبيعية عن طريق برنامج تدريبي على صعيد المنطقة في مجال إدارة الكوارث. وتعمل إدارة الشؤون الانسانية بصورة وثيقة مع البرنامج الإنمائي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في هذا الميدان.

٦٤ - ويتعين على نحو ٢٠ من أقل البلدان نموا مواجهة الآثار المترتبة على السكان اللاجئين أو العائدين. ففيما يتعلق بالبلدان التي تستضيف اللاجئين، تضطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببرامج واسعة النطاق للمساعدة. وعند تصميم وتنفيذ تلك البرامج تدرك المفوضية إدراكا قويا أن المساعدة الطارئة يجب أن تقدم بطرق من شأنها أن تدعم الانتعاش والتنمية في المدى الطويل. وفيما يتعلق بالعودة الاختيارية الى البلدان الأصلية، ما برحت المفوضية تركز جهودها على تعبئة مشاركة مختلف الوكالات الإنمائية (الوطنية، الدولية، الحكومية الدولية، غير الحكومية) من أجل المبادرات الإنمائية التي تنصب على مجالات العودة، وذلك لضمان إعادة إدماج السكان العائدين بصورة ناجحة.

٦٥ - وركزت أنشطة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، على مجال بناء القدرات، ولا سيما على المستوى المحلي، والمشاركة المجتمعية في إدارة المستوطنات البشرية وتنميتها، فضلا عن تحديد الخيارات التكنولوجية المنخفضة التكلفة والسليمة بيئيا بالنسبة للهياكل الأساسية للمستوطنات البشرية وخدماتها. وأسفرت هذه النهج عن زيادة توثيق التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية، ومع الجماعات النسائية من أجل وضع وتنفيذ البرامج والمشاريع. وفي نهاية عام ١٩٩٢، كان لدى المركز ٨٥ مشروعا جاريا في أقل البلدان نموا، بميزانية تربو على ٢٠ مليون دولار، تمثل ٢٥ في المائة من مجموع نفقات التعاون التقني في ذلك العام.

٦٦ - وحتى قبل اعتماد برنامج العمل، كانت النفقات البرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لكل طفل في أقل البلدان نموا تبلغ نحو خمسة أمثال حجمها في البلدان النامية الأخرى. وقد تعهدت اليونيسيف، في خطتها المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥، بالمحافظة على مستويات التخصيص هذه خلال فترة الخطة. ويجري الوفاء بهذا التعهد. وفي عام ١٩٩٣، يوجه ما يقدر بما نسبته ٤٥ في المائة من النفقات البرنامجية لليونيسيف الى أقل البلدان نموا (مقابل ٤١ في المائة في عام ١٩٨٩). وكان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في عام ١٩٩٠، في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، بمثابة خطوة مهمة من أجل تقديم مزيد من الدعم لتلك البلدان. وقد جعلت اليونيسيف الأهداف الواردة في الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه، الذي اعتمد في ذلك المؤتمر، مبادئ توجيهية لها من أجل تنفيذ برنامج العمل. وأبلغت المكاتب الميدانية بضرورة تعزيز عملها في هذا المجال. وكانت اليونيسيف نشطة أيضا في جهود الدعوة المبذولة من أجل تعبئة موارد أخرى لتلبية احتياجات الأطفال في أقل البلدان نموا، مثلا عن طريق دعم المبادرات والجهود الاقليمية المضطلع بها لصالحهم. وعلاوة على ذلك، كانت اليونيسيف نشطة في الدعوة في محافل كثيرة لتخفيف عبء الدين بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٦٧ - وعدا ما يقوم به الأونكتاد من أنشطة تتصل بمتابعة برنامج العمل على المستوى العالمي، فإنه يقدم أيضا مساعدة تقنية الى أقل البلدان نموا، مثلا في مجالات من قبيل تقديم الدعم في مجال التجارة والقطاع الخارجي، وإدارة تنظيم الجمارك، وتطوير قطاع الخدمات، والنقل العابر للبلدان غير الساحلية، وإدارة الدين، ونقل التكنولوجيا، وشراء الواردات من الأغذية. ويخصص بصورة مباشرة نحو ٣٠ في المائة من نفقات التعاون التقني لمشاريع في أقل البلدان نموا. أو أنشطة متصلة بأقل البلدان نموا.

٦٨ - وشددت المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى أقل البلدان نموا على تعزيز القدرات المحلية لإدماج البيئة في عملية التخطيط الإنمائي، واعتماد سياسات سليمة لإدارة البيئة والتنمية المستدامة. وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم الى تلك البلدان في عام ١٩٩٢ من خلال برامجه الإقليمية ودون الإقليمية، وفي إطار مختلف الاتفاقيات في هذا المجال والبرنامج العالمي لتقييم تأثير المناخ واستراتيجيات الاستجابة. كما يعالج برنامج الأمم المتحدة للبيئة احتياجات أقل البلدان نموا لدى إعداد وتنفيذ برامجه في مجالات الطاقة والتربة والمياه والتصحر وغيرها. واستكشفت وسائل لتعبئة الموارد من أجل مساعدة أقل البلدان نموا في تنفيذ برامج التنمية المستدامة (مثلا عن طريق مرفق البيئة العالمية بالاشتراك مع البنك الدولي والبرنامج الإنمائي).

٦٩ - وسعيا الى تنفيذ برنامج العمل، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة المساعدة التي يقدمها الى أقل البلدان نموا بغية تعزيز البرامج السكانية. وتتلقى أقل البلدان نموا، بوصفها البلدان ذات الأولوية، ثلث موارد الصندوق. ومنذ عام ١٩٨٨، تضاعف تقريبا مستوى الاعتمادات المخصصة لتلك البلدان. وفي عام ١٩٩٢، بلغت النفقات ٤٠ مليون دولار. كما أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاورات مع البنك الدولي والمانحين الثنائيين بغرض تعبئة أموال إضافية للأنشطة السكانية في أقل البلدان نموا.

٧٠ - برنامج الأغذية العالمي هو أحد المصادر الرئيسية للمساعدة المتعددة الأطراف المقدمة على شكل منح الى أقل البلدان نموا. ومن حيث القيمة، خصص لأقل البلدان نموا ما يقرب من ٦٠ في المائة من شحنات برنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٩٢، لكل من العمليات الإنمائية وعمليات الطوارئ. وفي تلك السنة ارتفع مجموع نفقات برنامج الأغذية العالمي في أقل البلدان نموا الى ما يربو على ٠,٩ من بلايين الدولارات. أما القطاعات التي لها الأولوية فيما يقدمه برنامج الأغذية العالمي من مساعدة الى البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز غذائي، فهي الزراعة والتنمية الريفية ولا سيما في مجال زيادة إنتاج الأغذية وحماية البيئة، وزيادة العمالة من الفقراء، وبخاصة في المناطق الريفية؛ وتنمية الموارد البشرية، وبصورة أساسية، تحسين الصحة والتغذية لمعظم الفئات الضعيفة من الأمهات والأطفال، وتقديم المساعدة في مجال التعليم عن طريق التغذية المدرسية؛ وتقديم المساعدة الى اللاجئين والمشردين وضحايا الكوارث الطبيعية. وخلال السنوات القليلة الماضية، عمل البرنامج على زيادة حجم مساعدته المخصصة لحالات الطوارئ واللاجئين، ولا سيما لمساعدة البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى المتأثرة بالجفاف وفشل المحاصيل، فضلا عن الحروب والصراعات الأهلية.

٧١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، اعتمدت هيئة إدارة برنامج الأغذية العالمي (لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها) مبادئ توجيهية منقحة لتخصيص المساعدة الإنمائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي تضمنت إعطاء أولوية عليا لأقل البلدان نموا، وزيادة مستوى الأرقام المستهدفة للمساعدة المقدمة إلى تلك البلدان (بما نسبته ٥٠ في المائة على الأقل عن الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧). ويمد برنامج الأغذية العالمي أقل البلدان نموا بإعانة الغرض منها المساعدة في تغطية تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة للمعونة الغذائيةالتي يقدمها، فضلا عن مساعدة إضافية لتغطية بعض التكاليف التي تتكبدها الحكومات المستفيدة فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع الإنمائية التي تتلقى مساعدة من برنامج الأغذية العالمي، وتحسين نوعية المشاريع، وتدريب الموظفين النظراء.

٢ - الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

٧٢ - ما زالت الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا تشكل محور اهتمامات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. فأكثر من نصف الموارد الميدانية موجهة إلى أقل البلدان نموا. وبرامج العمل الخاصة التي تضطلع بها المنظمة وتتجلى فيها أولوياتها الرئيسية فضلا عن أولوياتها العالمية، من قبيل الأولويات المحددة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تشمل مجالات ذات أهمية كبيرة لأقل البلدان نموا، مثل التغذية ونوعية الأغذية؛ والمساعدة في وضع السياسات والتخطيط في مجال الأمن الغذائي؛ والزراعة والتنمية الريفية المستدامتين. وقامت منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية بتنظيم المؤتمر الدولي المعني بالتغذية المعقود في عام ١٩٩٢، الذي عالج احتياجات أقل البلدان نموا ومشاكلها في هذا المجال. كما أولي اهتمام لتعزيز القدرات الوطنية على معالجة تنفيذ السياسات والبرامج، وبناء المؤسسات والتدريب. وتلقى البرامج المتعلقة بدور المرأة في التنمية أولوية عالية بين جميع برامج منظمة الأغذية والزراعة، ولا سيما فيما يتصل بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتوفر مساعدة خاصة

من خلال مشروع المنظمة لتقديم المساعدة في الأمن الغذائي ونظامها العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة. وتشمل المجالات الأخرى لبرامج المنظمة في أقل البلدان نموا تحسين التقاوي وتطويرها، والوقاية من خسائر ما قبل الحصاد وما بعده، وتحسين خصوبة التربة، وتربية الماشية، وإدارة وتنمية مصائد الأسماك والأحراج الاستوائية. ومازال لأقل البلدان نموا الأولوية في الأنشطة المتصلة بالاستثمار وأنشطة المساعدة الطارئة.

٧٣ - وتقوم منظمة الطيران المدني الدولي، بوصفها الوكالة المتخصصة المسؤولة في منظومة الأمم المتحدة عن أنشطة الطيران المدني، وأنظمته ومعاييره، بتوفير المساعدة لأقل البلدان نموا في هذا المجال بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالدرجة الأولى. وتعمل المنظمة أيضا مع مصادر التمويل الأخرى لتأمين تمويل تطوير الطيران المدني. وقد ساعدت المنظمة حكومات أقل البلدان نموا في وضع خطط رئيسية أو خطط عمل لهذا الغرض، كما تقوم بتوفير التدريب المؤسسي أو التدريب أثناء العمل في مختلف تخصصات الطيران المدني.

٧٤ - وتتركز ولاية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تخفيف الفقر في الريف. ونظرا لأن نحو ٧٠ في المائة من سكان الريف في أقل البلدان نموا يعيشون في فقر وفقا للتقديرات، ونظرا لمشاكل انعدام الأمن الغذائي التي بلغت درجة كبيرة من الخطورة في هذه البلدان، يولي الصندوق اهتماما خاصا ومتزايدا لاحتياجاتها في عملياته ويخصص حصة رئيسية من موارده لها. وتدور استراتيجية المساعدة التي ينتهجها الصندوق في أقل البلدان نموا حول توسيع نطاق الإنتاج المحلي من الأغذية، وتنشيط المبادرات الفردية على صعيد القرية والمجتمع المحلي وتعزيز دور المرأة كمنتجة وكموفرة للأمن الغذائي للأسرة، ومساعدة الحكومات في المحافظة على التركيز على قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة أو زيادة هذا التركيز. وفي عام ١٩٩٢، قدم ١٢ قرضا لأقل البلدان نموا، وبلغ إجمالي التمويل (بما في ذلك التمويل المشترك) ١٣٧ مليون دولار.

٧٥ - والمجالات الرئيسية للتعاون التقني لمنظمة العمل الدولية مع أقل البلدان نموا هي تعزيز العمالة، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم المساعدة للقطاع غير الرسمي، وتحسين الإنتاجية، ووضع البرامج المدرة للدخل للفئات الضعيفة. وقد حصلت أقل البلدان نموا على ثلث مجموع المساعدات المقدمة من منظمة العمل الدولية في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢. ويجري إيلاء مزيد من الاهتمام لاسداء المشورة في مجال السياسات، وللدراسات القطاعية ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بنمو العمالة وتنمية الموارد البشرية، ولاسيما في سياق برامج التكيف الهيكلي. وتقوم المنظمة باتخاذ خطوات لتعزيز قدراتها على الاستجابة لاحتياجات أقل البلدان نموا (فضلا عن غيرها من البلدان النامية) بإعادة تنظيم خبرتها التقنية في عدد من الأفرقة الاستشارية دون الإقليمية المتعددة التخصصات.

٧٦ - وفي إطار السياسة الشاملة لصندوق النقد الدولي المتمثلة في معاملة جميع أعضائه على قدم المساواة مع السعي إلى تلبية احتياجاتهم ومراعاة ظروفهم الخاصة، ساعدت أنشطة الصندوق في تلبية

احتياجات أقل البلدان نموا بطرق مختلفة. وتتكون مساعدة الصندوق للبلدان الأعضاء من المشورة في مجال وضع السياسات والتي تسدى في سياق المشاورات السنوية والمناقشات المتعلقة باستخدام موارد الصندوق، والمساعدة المالية، والمساعدة التقنية في مجموعة كبيرة من المجالات المختلفة. وقد حشدت مساعدة إضافية من مانحين آخرين لبرامج التكيف التي يدعمها الصندوق. ولكي يتسنى المساهمة في رصد تنفيذ برنامج العمل، يقوم الصندوق منذ عام ١٩٩١ بتحديد وتحليل مجموعة أقل البلدان نموا في منشور "التوقعات الاقتصادية العالمية الذي يعده".

٧٧ - وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، وبالرغم من سداد ٤٧٠ مليون دولار ناتجة عن ترتيبات الصندوق السابقة بلغ مجموع ما صرف إلى أقل البلدان نموا ما يقرب من ٢١٠ من ملايين الدولارات. ومعظم البلدان التي استفادت في السنوات الأخيرة من تسهيلات الصندوق من مجموعة أقل البلدان نموا فعلت ذلك في إطار مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز. وحتى نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٣، بلغت التزامات مرفق التكيف الهيكلي بالنسبة إلى أقل البلدان نموا ١,٦ من ملايين الدولارات والتزامات مرفق التكيف الهيكلي المعزز بليوني دولار. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٣ بدأ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي استعراض وسائل التشغيل وخيارات التمويل لمرفق يخلف مرفق التكيف الهيكلي المعزز، بحيث تنتهي آخر فرصة للالتزام في إطار المرفق الراهن في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد استفاد أحد أقل البلدان نموا (موزامبيق) من زيادة إمكانية حصوله على موارد مرفق التكيف الهيكلي المعزز في سياق استجابة الصندوق لجفاف عام ١٩٩٢ في الجنوب الافريقي. وفي الوقت نفسه، ووفق على برامج تراكم الحقوق لبلدين من أقل البلدان نموا (سيراليون وزامبيا)، في عام ١٩٩٢.

٧٨ - ويبلغ حجم المساعدة المقدمة من المنظمة البحرية الدولية إلى أقل البلدان نموا نحو ثلث مجموع برنامجها للتعاون التقني. وقد عينت المنظمة حاليا مركز تنسيق لأقل البلدان نموا. والأهداف الرئيسية لبرامج المنظمة هي تطوير التدريب، فضلا عن القدرات التقنية والقانونية والإدارية المتصلة بتنفيذ المعايير الدولية بشأن السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية وما يتصل بها من عناصر منها الشحن والموانئ.

٧٩ - والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية مهتم بتنمية الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية وبتنظيمها وتوحيدها في أقل البلدان نموا. ومن خلال مؤتمراته الإقليمية لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية يحاول ضمان الوصول محليا إلى السياسات الإنمائية في هذا الميدان بحيث تتاح لها أفضل الفرص في التنفيذ. وتشمل المتابعة اجتماعات المائدة المستديرة لحشد الموارد. ويخصص الاتحاد اعتمادا محددا في ميزانيته السنوية لأقل البلدان نموا لاستخدامه في أربعة مجالات هامة هي الإدارة والصيانة والتخطيط وتنمية الموارد البشرية. وقد عين حاليا مركز تنسيق لمعالجة المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا.

٨٠ - والعمل لصالح أقل البلدان نموا هو أحد أولويات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وقد اضطلعت الوحدة الخاصة لتلك البلدان المنشأة في عام ١٩٩١، بأعمال تحضيرية لمشروع

بشأن إرساء أساس لتوعية الرأي العام الدولي بمشاكل أقل البلدان نموا وحشد الموارد لدعم جهودها الإنمائية. وعلاوة على ذلك، يجري تنظيم دراسات وحلقات دراسية مختلفة. ويقدم الدعم التقني على سبيل المثال في مجالات التربية ومحو الأمية والتكنولوجيا والعلوم الطبيعية، والاتصالات والإعلام. ويجري أيضا إيلاء اهتمام خاص لتعزيز لجان اليونسكو الوطنية في أقل البلدان نموا.

٨١ - وشملت أنشطة المتابعة لبرنامج العمل التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إعداد خطة عمل صناعية تبرز القضايا الأساسية للتنمية الصناعية في أقل البلدان نموا، وبرنامج عمل صناعي لتلك البلدان، وقد اعتمد المؤتمر العام الرابع لليونيدو كليهما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. واستخدم برنامج العمل الصناعي كأساس لوضع وتنفيذ مشاريع وبرامج التعاون التقني التي تضطلع بها اليونيدو في أقل البلدان نموا في التسعينات. وتركز هذه المشاريع والبرامج في جملة أمور على تنمية الموارد البشرية والقطاع الخاص، وبرامج التحويل إلى القطاع الخاص، وتعزيز الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ونقل التكنولوجيا والتنمية، والتنمية الصناعية الريفية، وحشد الموارد المالية والاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية. ويجري حاليا وضع برامج على مستوى القاعدة الشعبية عن طريق برامج أساسية تستهدف على وجه التحديد أقل البلدان نموا. وبالاقتران مع المؤتمر العام الوشيك لليونيدو، يجري تنظيم ندوة على الصعيد الوزاري عن موضوع "تمويل برنامج العمل الصناعي لأقل البلدان نموا: التحدي في التسعينات".

٨٢ - ووفقا للمبادئ التي اعتمدها المؤتمر البريدي العالمي لعام ١٩٨٩ (واشنطن العاصمة)، فإن أقل البلدان نموا هي من المجموعات ذات الأولوية العليا في برنامج التعاون التقني لاتحاد البريد العالمي. وتبلغ حصتها في مجموع المساعدة الممولة من موارد اتحاد البريد العالمي نحو ٥٥ في المائة. وقد استفادت على نطاق واسع من أنشطة التدريب التي يضطلع بها الاتحاد البريدي العالمي وكانت أيضا أول المستفيدين من بعثة البرمجة التي اضطلع بها المستشارون الإقليميون للمنظمة.

٨٣ - وتقديم المساعدة إلى البلدان المنخفضة الدخل، بما فيها أقل البلدان نموا، هو التزام ذو أولوية للبنك الدولي. وتكاد جميع أقل البلدان نموا تندرج في فئة المقترضين الذين يتلقون ائتمانات المؤسسة الإنمائية الدولية بشروط تساهلية بدرجة كبيرة. وقد أبقي على التزامات المؤسسة الإنمائية الدولية إلى أقل البلدان نموا منذ السنة المالية ١٩٨٥ عند متوسط يبلغ بليوني دولار في السنة، بما يمثل نحو ٤٠ في المائة من التزامات المؤسسة الإنمائية الدولية المقدمة إلى جميع المقترضين. وخلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٢ ركزت هذه الالتزامات على الاستثمارات في الهيكل الأساسي، والقطاعات الاجتماعية وعمليات التكيف. وقدمت مساعدة مالية إضافية إلى البلدان المثقلة بالديون من أقل البلدان نموا من خلال مرفق تخفيض الديون، وبرنامج الائتمان التكميلي التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية (مع اعتمادات مقترحة تبلغ ٤٥,٧ مليون دولار لثمانية بلدان من أقل البلدان نموا في السنة المالية ١٩٩٣) والبرنامج الخاص للمساعدة، وهو أداة لتنسيق وحشد المعونة للبلدان المستفيدة التي تضطلع بالتكيف. وقدمت منحة طارئة خاصة تبلغ ٢٠ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٣ لدعم جهود الإغاثة في الصومال.

٨٤ - وما فتئ البنك الدولي يضع بشكل متزايد مسألة الحد من الفقر في صميم الحوار المتعلق بالسياسات واستراتيجياته للمساعدة القطرية. وبالتالي، فهو يدعم السياسات والبرامج التي تركز على النمو العريض القاعدة القائم على كثافة العمل، ويوفر للفقراء فرص الوصول إلى الهيكل الأساسي العمراني والخدمات الاجتماعية الأساسية، ويقضي على اختلالات السياسات التي تؤثر تأثيرا سيئا على مصالح الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، يتاح مزيد من الدعم لتصميم وإنشاء شبكات السلامة لحماية أشد أفراد المجتمع ضعفا خلال التكيف و/أو المراحل الانتقالية لعمليات الاقراض. ومن أجل تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر التي يضطلع بها البنك الدولي، يقوم البنك الدولي بتقييمات للفقر بالنسبة لجميع المقترضين الفعليين منه. وحتى نيسان/أبريل ١٩٩٣، كان قد أنجز ٢٤ تقييما منها تقييمات تتعلق بأقل البلدان نموا. ومن المقرر إجراء ٢٣ تقييما آخر للفقر في أقل البلدان نموا على أن تنجز قبل منتصف عام ١٩٩٥. والتحليل في عدد من التقييمات الوشيكة، التي أجريت أربعة منها في أقل البلدان نموا، سيستفيد من النهج القائمة على المشاركة في محاولة لتحقيق فهم أعمق للأبعاد الاجتماعية والثقافية للفقر. وقد وضع البنك الدولي أيضا برنامجا للأنشطة المستهدفة المستخدمة في تحديد الاقراض الذي يستهدف مساعدة الفقراء مباشرة.

٨٥ - وقد اختتمت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ المفاوضات المتعلقة بالتغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية، التي يتوقع أن تؤدي إلى زيادة إجمالي المبالغ التي يؤذن بالالتزام بها خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ لتصل إلى نحو ٢٢ بليون دولار. وقد اتفق خلال المفاوضات على تخصيص ما لا يقل عن ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من الموارد لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على أن يكون ذلك متوقفا على الأداء. وأكد المانحون أهمية الحد من الفقر، بما في ذلك زيادة الإقراض في القطاعات الاجتماعية، ولا سيما توفير التعليم للمرأة والطفل.

٨٦ - وعقب اتخاذ جمعية الصحة العالمية الرابعة والأربعين في أيار/مايو ١٩٩١ لقرار بشأن تكثيف التعاون مع البلدان والشعوب ذات الحاجة الماسة، عززت منظمة الصحة العالمية جهودها الرامية إلى دعم البلدان في تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية الصحية كجزء من السياسات الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة، وتنفيذ إصلاحات النظم الصحية، وتعزيز قدرات حشد الموارد واستغلالها، بما في ذلك إدارة المعونة. وقدم تقرير عن الإنجازات الأولى إلى جمعية الصحة العالمية السادسة والأربعين. وقد عملت منظمة الصحة العالمية أيضا على زيادة قدرتها على تيسير التنسيق على الصعيد القطري من خلال الحوار المنتظم مع المانحين وغيرهم من الوكالات الإنمائية، ووضع ترتيبات مشاركة جديدة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وتؤخذ في الحسبان الحالة الشاملة للبلد عن طريق المشاورات القطاعية، ويجري تشجيع التخطيط والدعم في الأجل الطويل. وبحلول أيار/مايو ١٩٩٣، كانت منظمة الصحة العالمية تقوم بالتعاون المكثف في ٢٤ من أقل البلدان نموا. وتشمل الميزانية البرنامجية لمنظمة الصحة العالمية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ هذه المبادرة الجديدة لضمان الاستدامة المطلوبة.

٨٧ - وتركز برامج المنظمة العالمية للملكية الفكرية للتعاون الانمائي مع أقل البلدان نموا، بصورة رئيسية، على تعزيز حماية حقوق الملكية الصناعية وحقوق النشر، وعلى الترويج للأنشطة الابداعية والابتكارية

المحلية، فضلا عن تسهيل امكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا. وهناك برنامجان فرعيان وثيقا الصلة بالموضوع على نحو خاص هما: نظم المعلومات لمكاتب براءات الاختراع والمؤسسات المعنية الأخرى في أقل البلدان نموا، وتنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات. وقد وضعت ترتيبات خاصة لضمان تمثيل أقل البلدان نموا في اجتماعات المنظمة العالمية للملكية الفكرية والحد من العبء المالي لاشتراك تلك البلدان في أعمال المنظمة.

٨٨ - وتقدم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية المساعدة إلى أقل البلدان نموا في تعزيز خدماتها الوطنية في مجالي الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا والارتقاء بمستوى تلك الخدمات. وتنال هذه البلدان الأولوية العليا في إطار برنامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية للتعاون التقني، وتتلقى ٧٥ في المائة من المساعدة في إطار برنامج المنظمة للتعاون الطوعي.

٨٩ - وعندما أصبح بلدان آخران من أقل البلدان نموا طرفين متعاقدين في مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات"، بلغ عدد أقل البلدان نموا الأعضاء في مجموعة "غات" ٢٥ في أوائل عام ١٩٩٣، وهناك تسعة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا تطبق اتفاق "غات" على أساس الأمر الواقع. وتبقي اللجنة الفرعية المعنية بتجارة أقل البلدان نموا قيد الاستعراض حالة تجارة هذه البلدان ومدفوعاتها والتطورات التي تحدث في تدابير السياسة التجارية المتعلقة بها، فضلا عن القضايا قيد النظر في جولة أوروغواي. كما تم استعراض حالتها في هيئات مجموعة "غات" الأخرى. وأولت مجموعة "غات" اهتماما خاصا لاحتياجات أقل البلدان نموا من المساعدة التقنية، عن طريق تنظيم عدد من الأحداث التدريبية والحلقات الدراسية، كما قدمت مساعدة محددة إلى تلك البلدان في سياق الأعمال العادية لمجموعة "غات" وجولة أوروغواي.

٩٠ - ويسعى مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة "غات"، في سياق تعاونه التقني، إلى إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا ذات الأنشطة التي تركز على تنمية أسواق الصادرات والتي تلتمس تحديد مشاريع بعيدة الأثر تكون قادرة على تحقيق نتائج سريعة من حيث زيادة حصائل النقد الأجنبي الآتية من الصادرات، والمدخرات بالعملات الأجنبية الناجمة عن تحسين عمليات الاستيراد وإدارة الواردات. وقد أعد مركز التجارة الدولية مشروع استراتيجية لتنمية الصادرات الريفية المنبع وللتخفيف من حدة الفقر. ويقدم أيضا المساعدة التقنية في عدد من المجالات الأخرى بما فيها الموارد البشرية، وتنمية المؤسسات والقطاع الخاص وتقديم الدعم لتعزيز المعروض من الصادرات والاستجابات للاستثمار في إطار برامج التكيف الهيكلي لأقل البلدان نموا.

باء - التنسيق المشترك بين الوكالات

٩١ - عقدت المشاورة الثانية المشتركة بين الوكالات بشأن متابعة برنامج عمل أقل البلدان نموا في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٢[٢٦]. وكانت هناك ٢٢ منظمة ممثلة في المشاورة. واستعرضت ترتيبات

المتابعة على مختلف الأصعدة فضلا عن آثار التطورات الاقتصادية العالمية الأخيرة، والقائمة الموسعة لأقل البلدان نموا على تنفيذ برنامج العمل، مع التركيز بوجه خاص على احتمالات التمويل وحالة ديون أقل البلدان نموا.

٩٢ - ووجه الاجتماع انتباه لجنة التنسيق الادارية إلى ثلاث مسائل. ولوحظ، فيما يتعلق بالمسألة الأولى، وهي حالة موارد أقل البلدان نموا، أنه تقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة مهمة رئيسية تتمثل ،في جملة أمور، في توجيه انتباه المانحين إلى برنامج العمل وضمان كفاية مستويات المساعدة والدعم المقدمين إلى برامج الاصلاح في أقل البلدان نموا. وتمت التوصية أيضا بأن تحاول الوكالات إبراز حلول جديدة لمسألة الديون الخارجية لأقل البلدان نموا والمساهمة في التماس تلك الحلول. وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة نفسها، تبين أن الوكالات تلزمها موارد اضافية من أجل أقل البلدان نموا، لا سيما بالنظر إلى إضافة ستة بلدان جديدة إلى قائمة تلك البلدان منذ مؤتمر باريس.

٩٣ - وكانت المسألة الثانية التي وجهت المشاورة المشتركة بين الوكالات الانتباه إليها هي أهمية الوصول إلى الموارد في إطار البرامج المشتركة بين الأقطار، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ولوحظ أن العديد من الوكالات التقنية الصغيرة داخل منظومة الأمم المتحدة تولي اهتماما على سبيل الأولوية لأقل البلدان نموا في حدود أنشطتها للتعاون التقني؛ ومع ذلك فإنها تعتمد اعتمادا شديدا إلى حد كبير، في تمويل برامجها للتعاون التقني على الموارد المشتركة بين الأقطار التابعة للبرنامج الانمائي. ومن شأن الحد من توافر موارد البرنامج الانمائي المشتركة بين الأقطار واللازمة لتمويل الأنشطة التي تشمل أقل البلدان نموا أن ينطوي على مخاطرة المساس على نحو معاكس بمستوى المساعدة التي تستطيع الوكالات تقديمها إلى هذه البلدان، ومن ثم يهدد بشكل خطير قدرتها على دعم تلك البلدان في تنفيذ برنامج العمل كل في مجال اختصاصه.

٩٤ - وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة، وهي متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتنمية أقل البلدان نموا في التسعينات لوحظ أن الإيدز قد انتشر انتشارا واسعا في أقل البلدان نموا منذ اعتماد برنامج العمل؛ وأن التعاون في منظومة الأمم المتحدة بأسرها فضلا عن الدعم المالي والتقني من المانحين الثنائيين سيلزمان لمساعدة أقل البلدان نموا في التصدي لأثر هذا المرض في التسعينات.

٩٥ - وإذ نوهت اللجنة التنظيمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في اجتماعها المعقود في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ بتوصيات واستنتاجات المشاورة المشتركة بين الوكالات أكدت الحاجة إلى اتخاذ إجراء مبكر من جانب الوكالات بشأن التقييمات القطاعية للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وستجري المشاورات المقبلة المشتركة بين الوكالات في إطار الآلية الفرعية التي أعيد تشكيل هيكلها والتابعة للجنة التنسيق الادارية. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة التنظيمية في اجتماعها المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٣، أن المسائل المتصلة بأقل البلدان نموا ستنظر فيها، حسب الاقتضاء، كل من اللجنة الاستشارية الجديدة المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، وأنه

سيتعين اتخاذ ترتيبات فيما يتعلق بالرصد والاستعراض، على الصعيد المشترك بين الوكالات، لتنفيذ برنامج العمل.

سابعا - الاستنتاجات واستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل

٩٦ - تميز الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نموا في الماضي القريب باستمرار الركود عموما. ومع ذلك، فإن التحليل التفصيلي يوضح أن بعض تلك البلدان قد سجل، على النقيض من الاتجاه العام، معدلات نمو ملموسة في السنوات القليلة الماضية. بل أن عددا أكبر منها بادر بتغييرات في السياسة قد تضعها، إذا حصلت على دعم كاف، على طريق انمائي مماثل. وتتناقض تجربة البلدان التي حققت نجاحا نسبيا مع تجربة بعض أقل البلدان نموا الأخرى التي يعكس أداؤها الطويل الأجل نطاقا يتراوح بين الركود والهبوط. والقوة الدافعة الأساسية لجودة أداء أقل البلدان نموا التي تندرج في المجموعة الأولى تنبع من مجموعة من العوامل، منها اتباع السياسات الملائمة والتوسع في التصدير والاستخدام الفعال للموارد الخارجية، وتوفر قدرة أفضل على الصمود في وجه أثر الهزات الخارجية القصيرة الأجل والكوارث الطبيعية، واستقرار الظروف الاجتماعية والسياسية نسبيا. والبلدان التي كان أداؤها مرموقا من بين أقل البلدان نموا تكاد تكون جميعها مدرجة في قائمة أقل البلدان نموا منذ البداية، مما يوحي، فيما يخص هذه البلدان، بأن السياسات الوطنية الفعالة التي يدعمها إجراء دولي لصالحها تكون مثمرة حقا، ولكن فترة الإعداد تكون طويلة إلى حد ما أيضا.

٩٧ - وعملية الاصلاح في أوائل عهدها تكون في حاجة إلى الرعاية في عدد كبير من البلدان؛ بل وفي بلدان أخرى منها ويكون من الواجب تعزيز ظروف أكثر مواتاة لإعادة تنشيط النمو والتنمية. ومن شأن أي تحسن كبير في البيئة الخارجية التي تواجه أقل البلدان نموا أن يمثل في كل الحالات عاملا حاسما في بلوغ تلك البلدان للأهداف المبنية في برنامج العمل. وإزاء التغييرات التي طرأت على الظروف الاقتصادية العالمية منذ اعتماد برنامج العمل، يجب أن تكون الاجراءات التصحيحية في سياسات توفير الدعم الخارجي اللازم لجهود أقل البلدان نموا في سبيل إعادة التشكيل والاصلاح، من بين الاهتمامات الرئيسية في استعراض منتصف المدة الذي سيجرى في عام ١٩٩٥ لبرنامج العمل.

٩٨ - وقد حددت الجمعية العامة الولاية الرسمية لهذا الاستعراض في القرار ٢٠٦/٤٥. وعلى النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ (أ) من ذلك القرار، تقرر أن يجتمع الفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نموا، التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في عام ١٩٩٥ لإجراء استعراض منتصف المدة لحالة تلك البلدان، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، والنظر في اتخاذ تدابير جديدة حسب الاقتضاء. وقد اتخذ مجلس التجارة والتنمية الترتيبات لعقد الفريق الحكومي الدولي في الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. وأكد المجلس كذلك في الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٣ الحاجة إلى الاضطلاع بالأعمال التحضيرية الكافية في الوقت المناسب ليكون استعراض منتصف المدة فعالا وشاملا، وطلب من الأونكتاد الاضطلاع، بالتعاون

مع جميع أجزاء منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة بالأعمال التحضيرية الفنية والشاملة اللازمة لذلك الاستعراض.

٩٩ - ويجري التخطيط لعدة أنشطة تحضيرية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل؛ منها عقد اجتماع، في أوائل عام ١٩٩٥، للخبراء الحكوميين للبلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا، فضلا عن عقد اجتماعات لأفرقة خبراء معنية بمواضيع محددة. ومن المتوخى أيضا إجراء مشاورات مشتركة بين الوكالات تحضيرا لاستعراض منتصف المدة. وختاما، فإن من شأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في الجزء الأول من دورتي مجلس التجارة والتنمية في عام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ أن يتيح المزيد من الفرص للنظر في الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة.

الحواشي

(١) انظر، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٢) انظر، "أقل البلدان نموا، تقرير عام ١٩٩٢ (TD/B/39 (2)/10-UNCTAD/LDC (1992) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.D.3)، وعلى وجه الخصوص الاستعراض العام للأمين العام للأونكتاد والفصل الأول والفصل الرابع. وقد تم استكمال الأرقام المتعلقة بتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية والديون الخارجية من تقرير عام ١٩٩٢.

(٣) انظر، الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠٤ (د - ٣٩) التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، في تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين، (TD/B/39(2)/23).

(٤) انظر النشرة الصحفية لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، SG/PRESS(93)41، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(٥) انظر مقرر الجمعية العامة ٤٣٧/٤٥ وقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦.

(٦) لن يؤثر رفع اسم بوتسوانا من قائمة أقل البلدان نموا، تأثيرا كبيرا على احتياجات مجموعة أقل البلدان نموا من الموارد. (في عام ١٩٩١، كانت بوتسوانا، تمثل أقل من ١ في المائة من اجمالي المساعدة الانمائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا) ففي الفقرة ٧ من القرار ٢٠٦/٤٦ قررت الجمعية العامة أن يتم رفع اسم بوتسوانا من القائمة بعد مرور فترة انتقالية مؤلفة من ثلاث سنوات. إذن ووفقا لذلك القرار سيتم رفع اسم بوتسوانا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦، الفقرتان ٨ و ٩.

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثامنة (TD/364)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٩) انظر الوثيقة DP/1993/18، الفقرة ٦ والجدول.

(١٠) مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ١٨/٩٣.

(١١) لا تشمل الأرقام الواردة هنا المساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية، التي تؤدي أيضا دورا هاما في تعبئة الموارد الخارجية اللازمة لأقل البلدان نموا. ومن المقدر أن مساهمتها قد ارتفعت بما يتجاوز بليون دولار سنويا وتشكل أهم مصدر للتدفقات الخاصة إلى تلك البلدان.

(١٢) للاضطلاع على استعراض للمشروطيات الجديدة والناشئة فيما يتعلق بالمعونة واهتمامات المانحين فيما يتعلق بالسياسات، انظر "أقل البلدان نموا، تقرير عام ١٩٩٢"، الصفحات ٧٥ إلى ٧٩ (من النص الانكليزي).

(١٣) من البلدان المشمولة ببرنامج المساعدة الخاص في عام ١٩٩٢ وعددها ٢٦ كانت هناك ٢٣ من أقل البلدان نموا.

(١٤) وهي، النيجر وموزامبيق في عام ١٩٩١ وأوغندا في الربع الأول من عام ١٩٩٣.

(١٥) حصلت موريتانيا وموزامبيق على إعادة الجدولة خلال الربع الأول من عام ١٩٩٣، وبوركينا فاصو وبنن خلال الربع الثاني.

(١٦) على سبيل المثال من جانب النمسا والولايات المتحدة الأمريكية واعتبارا من عام ١٩٩٢ قامت فنلندا بتوسيع نطاق جداول نظام الأفضليات المعمم الخاصة بها بالسماح بدخول واردات من أقل البلدان نموا، معفاة من الرسوم الجمركية.

(١٧) انظر الوثيقة TD/B/SCP/3.

الحواشي (تابع)

(١٨) انظر الاستنتاجات المتفق عليها ٤٠٤ (د - ٣٩) الواردة في تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين (TD/B/39(2)/23).

(١٩) انظر الوثيقة TD/362.

(٢٠) انظر النشرة الصحفية HR/VIE/40، ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

(٢١) علاوة على ذلك، عقد في عام ١٩٩٢ مؤتمر وزاري معني بانعاش وتعمير كمبوديا أنيطت به مهام مماثلة جزئيا، وشارك في رئاسته برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

(٢٢) انظر، كذلك، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثامنة (TD/364). الجزء الأول، الفرع ألف، الفقرات ٢١٦ إلى ٢٢٧.

(٢٣) انظر الوثيقتين TD/B/39(1)/15 و TD/B/39(2)/23.

(٢٤) تستند الموجزات عن المنظمات كل على حدة إلى الردود الواردة على استبيان موجه من الأمين العام للأونكتاد بشأن تنفيذ برنامج العمل، والمعلومات الأخرى المقدمة من المنظمات، لا سيما في المشاورة المشتركة بين الوكالات المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٢٥) انظر الوثيقة ACC/1992/2/Add.1.

(٢٦) يرد تقرير المشاورة في الوثيقة ACC/1992/21.

المرفق

الترتيبات الاستشارية وترتيبات أفرقة المعونة وترتيبات اجتماعات المائدة المستديرة

١٩٨٥ - ١٩٩٣[أ]

	تاريخ الاجتماع
الترتيبات الاستشارية وترتيبات أفرقة المعونة	
اثيوبيا	١٩٩٢
أوغندا	١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣
بنغلاديش	سنوي
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩١، ١٩٩٢
زائير	١٩٨٦، ١٩٨٧
زامبيا	١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣
السودان	١٩٨٧، ١٩٨٨
الصومال	١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٩٠
غينيا	١٩٨٧، ١٩٩٠
مدغشقر	١٩٨٦، ١٩٨٨
ملاوي	١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩٢
موريتانيا	١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٨٩
موزامبيق	١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢
ميانمار	١٩٨٦
نيبال	١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩٢
هايتي[ب]	١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢

	ترتيبات اجتماعات المائدة المستديرة
أفغانستان	(ع)
بنن	١٩٩٢
بوتان	١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩٢
بوركينا فاصو	١٩٩١، ١٩٩٣
بوروندي	١٩٨٩، ١٩٩٢
تشاد	١٩٨٥، ١٩٩٠
توغو	١٩٨٥، ١٩٨٨
توفالو	١٩٩١
جزر سليمان	١٩٨٨
جزر القمر	١٩٩١
جمهورية افريقيا الوسطى	١٩٨٧، ١٩٩١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩٨٦، ١٩٨٩، ١٩٩٢
جيبوتي	(ع)
الرأس الأخضر	١٩٨٦، ١٩٩٢
رواندا	١٩٩٢
ساموا	١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩٠
سان تومي وبرينسيبي	١٩٨٥، ١٩٨٩، ١٩٩٢
سيراليون	١٩٩٣(د)
غامبيا	١٩٩٠، ١٩٩٢
غينيا الاستوائية	١٩٨٨
غينيا - بيساو	١٩٨٨
فانواتو	١٩٨٨
كيريباتي	(ع)

ترتيبات اجتماعات المائدة المستديرة (تابع)

ليبريا	(ج)
ليسوتو	١٩٨٨
مالي	١٩٨٥
ملديف	١٩٨٦، ١٩٨٩، ١٩٩١
النيجر	١٩٨٧
اليمن	١٩٩٢

المصدر: أمانة الأونكتاد، استنادا الى المعلومات المقدرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

(أ) اجتماعات عقدت حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٣ (يرسم خط تحت الاجتماعات التي عقدت بعد اعتماد برنامج العمل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠).

(ب) عضو في المجموعة الكاريبية للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية.

(ج) لم تعقد اجتماعات.

(د) اجتماع للمانحين عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣.

- - - - -